

المعالجة الصحفية لظاهرة الجريمة في المجتمع الكويتي دراسة تحليلية سوسيولوجية

د. خالد أحمد الشلال *

أولاً: تحديد المشكلة البحثية

الجريمة من الوقائع الاجتماعية التي لم يخل منها مجتمع بشري على مر العصور، وهي إحدى المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية بدرجات متفاوتة وعلى مستويات متعددة، والجريمة مع هذا ليست شيئاً مطلقاً وإنما هي شيء نسبي تحدده عوامل كثيرة كالزمان والمكان والثقافة^(١). وقد تطورت الجريمة في صورها التقليدية كالقتل والسرقة إلى جرائم مستحدثة أفرزتها التغيرات السوسيولوجية للمجتمع الإنساني، فيما يسمى بجرائم ذوي الياقات البيضاء The White Collar Crime وظهرت الجريمة المنظمة Organized Crime تحت مصطلحات المافيا والإرهاب^(٢).

ويتساءل علماء الاجتماع حول ظاهرة الجريمة، هل هي قانون الحياة أم انتهاك لهذا القانون؟ وهل تعد الجريمة نتيجة للاكتساب والثقافة أم تقررها بعض الغرائز الطبيعية والفكرية؟ وهل تعد الجريمة سلوكاً مرضياً أم سلوكاً إرادياً؟ وأخيراً هل يمكن لأي مجتمع أن يستدرك ويزيل أسباب ومصادر الجريمة من الممارسة الاجتماعية؟ أم أن ظاهرة الجريمة يمكن أن تتلاشى من تلقاء نفسها بطريقة طبيعية؟^(٣). وقد توافرت على إجابات التساؤلات السابقة مجموعة من العلوم الطبيعية والإنسانية، فمن العلوم الطبيعية مجموعة علوم أسباب الأمراض Ethology مما يتصل بعمليات النمو Evolutionary Processes وعلم الجينات Genetics المتصل بالعمليات البيولوجية Biological وعلم الفسيولوجي Physiology المرتبط بميكانيزمات فسيولوجية وعصبية. أم مجموعة العلوم الإنسانية المتصلة بالوسط الاجتماعي والثقافي فتشمل: علم الأثرولوجيا الثقافية المرتبط بعمليات التطور الثقافي، وعلم الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وعلم الاجتماع العام Macro-Sociology المرتبط بالأطراف السياسية والاجتماعية وعلم الاجتماع الخاص Micro-

* قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت

Sociology المرتبط بجماعات صغيرة، ويقع علم الاجتماع الجنائي في هذه الفئة. ثم هناك علم النفس الاجتماعي المرتبط بتطور الفرد وعلاقته بالسياقات الاجتماعية Social Contexts وعلم النفس المرتبط بالذات Self وعلوم أخرى كالقانون وعلم نفس المعرفة^(٤).

وفي إطار التفسير السوسيولوجي لظاهرة الجريمة وعلاقتها الجدلية بالمجتمع الإنساني تقع هذه الدراسة على تماس بين عدة محاور نظرية، وتنطلق من تكاملية التفسير الاجتماعي لتركز الضوء على البيئة الثقافية Cultural Environment كأحد عوامل التأثير في الظاهرة الإجرامية، وتشمل هذه البيئة، الدين والعلم ووسائل الاتصال Mass Media والتطور التكنولوجي^(٥). فمع تطور وسائل الإعلام الجماهيرية، واقتحامها الحواجز السياسية والجغرافية للثقافات المختلفة، برزت المخاوف الاجتماعية التي تصنف هذه الوسائل ضمن الوسط الثقافي الذي ينشط أسباب الجريمة ويساعد على اتساع رقعتها بنقلها لأحداث العنف وتصويرها لواقع الجريمة في جرات مكثفة يستهلكها الفرد بشكل غير واع ويتمثلها كخبرة واقعية قد تشكل فيما بعد بؤر خلل نفسي واجتماعي للفرد وللمجتمع. وإزاء هذه المخاوف ظهرت نظريات عديدة لتفسير الآثار غير المرغوبة اجتماعيا Anti-Social للاتصال الجماهيري، منها ما يدعم القلق الاجتماعي بشأن عرض الجريمة من خلال وسائل الإعلام كنظرية التعلم الاجتماعي Social Learning Theory، ونظرية التعزيز Reinforcement Theory ونظرية التحريض Aggression Cues ونظرية الغرس الثقافي Cultiva- tion Theory ومنها ما يخفف من هذه التأثيرات مثل نظرية التطهير النفسي Catharsis Theory التي تفترض أن لعرض الجريمة آثارا إيجابية لتحرير المشاعر من الخوف والكبت والإحباط^(٦).

إن دراسة المعالجة الصحفية لظاهرة الجريمة تستمد أهميتها من حقيقة أن وسائل الاتصال الجماهيرية أصبحت تقوم بدور قوي وفاعل في عمليات تشكيل الوعي العام بالجريمة Public Crime Awareness مقارنة بالمؤشرات الواقعية للظاهرة، ومع أن التغطية الإعلامية قد لا تكون مرتبطة بمعدلات حدوث الجريمة في الواقع، فإن نتائج الدراسات توضح أن إدراك الناس لظاهرة الجريمة مرتبط غالبا - بتغطية الإعلام لها أكثر من ارتباطه بالمؤشرات الرسمية حول واقع الجريمة^(٧) وفيما يتصل بظاهرة الجريمة في دولة الكويت يرى البعض أن الممارسة الصحفية في معالجة الظاهرة قد اختلفت بعد التحرير عنها قبل الغزو العراقي، فاتهمها بعض النقاد بالإثارة والتهويل، واتهمها آخرون بالتقصير في واجبها الاجتماعي كمؤسسات غير رسمية للضبط الاجتماعي Social Control، وهذه الدراسة تأتي استجابة لدواعي علمية تتمثل في ندرة الدراسات التي تجمع بين ظاهرتي الجريمة والاتصال عموما، ودواعي اجتماعية تتعلق بضرورة

فهم العلاقات المتبادلة بين الظواهر الاجتماعية فيما يمكن أن يستفاد منه في التخطيط الاجتماعي لمجتمع تعرض لتغيرات تركت آثارها على مجمل أوجه النشاط والعلاقات الاجتماعية فيه.

صياغة مشكلة البحث:

إن ما حدث لشعب الكويت في أثناء الغزو العراقي (أغسطس ١٩٩٠) وبعده قد أدى إلى مناخ ساعد على إفراز ممارسات إعلامية - صحفية في الأساس - بالغت في إبراز حجم ظاهرة الجريمة في المجتمع الكويتي كما وكيفا، فأعطت المواطنين انطباعات باتساع الرقعة الإجرامية، ولأن هذه الممارسات من شأنها أن تحدث تشوها للواقع الاجتماعي المتصل بالجريمة ومسبباتها ودوافعها، فإن دراسة المحتوى المعرفي للصحافة الكويتية يمكن أن تطلعنا على حقيقة هذا الافتراض الذي يعد مؤشرا لتأثير التغير الاجتماعي على ظاهرة الجريمة وظاهرة الاتصال الجماهيري على حد سواء وتأثير كل منهما في الآخر.

وانطلاقاً من فرضية التغير في البيئة الاجتماعية للمجتمع الكويتي في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات، وأخذاً في الاعتبار طبيعة المجتمع الفنومينولوجية التي تضم جماعات من ثقافات مختلفة في ميدان الاتصال والجريمة وبخاصة في مجتمع الكويت، فقد تحددت مشكلة الدراسة في غموض العلاقة بين ظاهرة الجريمة في الواقع والتصوير الإعلامي للجريمة وما يمكن أن يترتب عليه من إدراك غير حقيقي لهذا الواقع الاجتماعي.

ثانياً: هدف البحث

تحدد هدف هذا البحث في التوصل إلى صيغة تحليلية للإنتاج المعرفي في الصحافة الكويتية حول ظاهرة الجريمة في المجتمع الكويتي في إطار النظام الاجتماعي القائم ووفق متطلباته، كما تسعى الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الممارسة الصحفية وبين المؤشرات الواقعية لحدوث الجريمة بعناصرها المختلفة تمهيدا لتحديد دور الصحافة في تصوير الواقع الاجتماعي تصويراً صادقا أو تصويراً مشوهاً. وبشكل عام تختبر هذه الدراسة المعالجة الصحفية وعلاقتها بالسياق الاجتماعي فيما يتصل بالجريمة في الواقع الكويتي.

ثالثاً: الأساس النظري للبحث

شهدت أدبيات علم الاجتماع بعد أعمال «هربرت سبنسر» مجموعة من النظريات التي

تحاول تفسير الظواهر الاجتماعية من منظور أحادي وتفسرها بعامل أصلي ولا تقبل بسهولة وجهة النظر الديناميكية في تفسيرها للحوادث الاجتماعية^(٨). وينطبق ذلك أكثر على تفسير ظاهرة الجريمة الذي اتسع لنظريات بيولوجية وتكوينية ونفسية واجتماعية، وفي هذا الجزء من الدراسة يقدم الباحث مراجعة موجزة للخلفية المرجعية، وبخاصة تلك المداخل والنظريات التي تفسر السببية الإجرامية من الوجهة الاجتماعية، والتي اختلفت مدارسها في التفسير بين التوجهات الجغرافية الطبيعية والاشتراكية الاقتصادية والنظريات الايكولوجية وغيرها^(٩). وفي تاريخ علم الاجرام يمكن ملاحظة أن التفسير الاجتماعي برز في مواجهة نظريات (المبروزو) البيولوجية والتكوينية، ويرجع الفضل في ذلك إلى ظهور الكتابات التي انتقدت هذه النظريات على أسس علمية^(١٠). ويرى علماء الاجتماع أن التفسير الاجتماعي للجريمة معني بالإجابة عن سؤالين: الأول هو: ما نوع العلاقات بين الجريمة والبناء الاجتماعي أو بعبارة أخرى: كيف تصبح الجريمة ممكنة اجتماعيا؟ وأما السؤال الثاني فهو: كيف يتحول الفرد إلى مجرم؟ وقد جاءت الإجابة عن هذين السؤالين في اتجاهين نظريين أولهما المعتمد على رؤية إميل دور كايم واعتمد الآخر على نظريات سيزر لاند^(١١).

رؤية دور كايم:

وصف عالم الاجتماع Emule Durkheim في مؤلفه «قواعد المنهج الاجتماعي» الجريمة بأنها أمر عادي ومن المستحيل أن يوجد مجتمع خال تماما من الجريمة، وفي تمييزه بين ما هو عادي وما هو مرضي يرى دور كايم أن الجريمة تحدث بشكل ملحوظ تحت المستوى العادي وترتبط ببعض الاضطرابات الاجتماعية، وتلعب دورا في الحياة الاجتماعية، وأن الجريمة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل تمتعه بحياة اجتماعية دينامية متطورة، ومقابل تمتع الفرد بحريته، ولا يعني هذا التصور أنه يجب قبول الجريمة، فلا شيء فيها يعد مرغوبا، ولكن دور كايم يرى أننا بحاجة إلى أن نفهم عمل الجريمة وطريقتها في المجتمع^(١٢). وترجع نظرية الاختلال الاجتماعي Social Dis-organization إلى رؤية مفادها أن الانحراف والأمراض الاجتماعية ما هي إلا نتاج لتفكك واختلال النماذج المعيارية التأسيسية للسلوك الاجتماعي، وهذا الاختلال ربما يعزي إلى مستوى التطور في المجتمع، وإن كان الاتجاه العام ربط ذلك بالتغير الاجتماعي السريع الذي لا يوفر وقتا كافيا لظهور نماذج جديدة للتنظيم الاجتماعي، وتبرز تطبيقات نظرية الاختلال الاجتماعي

بشكل متزايد في المجتمعات الأقل تقدما والتي تمر بتغيرات وتحولات سريعة متلاحقة^(١٣) ولعل مجتمع الكويت يشهد في تاريخه الحديث تغيرات تحديثية هامة من هذا النوع. ويرى بعض منظري علم الاجتماع أن هناك علاقة بين الثقافات الفرعية وبين العنف والجريمة، وأن العنف هو جزء من الثقافة الفرعية التي تعطي شرعية لاستخدام القوة، كما أن القيم المرتبطة بالجريمة والأطر التي تحكمها تتطور في المناطق المتخلفة اجتماعيا وتسم بوجود وتدعيم ذاتي لها.

رؤية سيزرلاند:

أفاد علم الاجتماع كثيرا من مفاهيم التعلم Learning وبخاصة ميكانيزم التقليد والتعويض Compensation والإجباط، وغير ذلك من المصطلحات التي اعتمدت على النظريات السوسيو سيكلوجية والمأخوذة من أعمال بعض العلماء الاجتماعيين ويرى (سيزرلاند) أن الجريمة تفسر على أنها أنماط متعلمة من السلوك بواسطة عمليات اجتماعية وبخاصة حين يعيش الفرد فئة من المجرمين ويميز سيزرلاند بين سبع خطوات لاكتساب السلوك الإجرامي تبدأ بمرحلة معايشة الفرد لجماعة من المجرمين وتعلم الفرد أنماطا سلوكية منها وتكوين اتجاهات ودوافع ويمر الفرد بمرحلة تقدير للعقوبات القانونية فإذا اقتنع برجحان تعريفه الخاص للخروج على القانون فإن خروجه هذا يرتبط بكشافة اتصالاته مع الوسط الإجرامي واستمرارية هذه العلاقات وأولويتها - أي في سن مبكرة - وعمقها^(١٤).

وبشكل عام فإن التفسير الاجتماعي لظاهرة الجريمة يعد من الثراء العلمي بحيث يصعب اختزاله في بحث كهذا^(١٥) ولكن الملاحظ في علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع التخصصي Mi-cro Sociology أن هناك اتجاهات نظرية متعددة منها ما يربط بين البيئة الجغرافية والسلوك الإجرامي، ومنها ما يربط بين الظروف الاقتصادية والجريمة على اعتبار أن التباين الاجتماعي يخلق نوعا من التحول تجاه الجريمة، واتجاه آخر يربط بين التحضر والتصنيع وسرعة النمو وبين ظهور أنماط إجرامية موازية. ثم هناك أيضا الاتجاه الأيكولوجي الذي يربط البيئة الخارجية من نظم وعمليات اجتماعية ببعض أنواع السلوك الإجرامي، ويعد اتجاه الظروف الاجتماعية الذي يتزعمه Sutherland أكثر هذه الاتجاهات تكاملا فهو يأخذ بمجمل الظروف الاجتماعية عند تفسيره للجريمة ويصنف منها: الأسرة وما أصابها من تفكك، والمدرسة والأصدقاء وجماعات العمل ووسائل الاتصال الجماهيرية التي أعادت إنتاج الواقع الاجتماعي لظاهرة الجريمة بطرق مبتكرة تؤدي بدورها إلى اندماج الأفراد في خبرات لم يكن من الممكن معاشتها لولا هذه الوسائل،

وهي تفعل فعلها بطريق من ثلاث إما الإيحاء القائم على الانحراف الخلقي بإعطاء الجريمة مبررات الكفاح الاجتماعي العادل ومظهره، أو إيحاء قائم على حاجات الأفراد ليكونوا مشهورين وذوي مكانة وهيبة اجتماعية، وأخيراً إيحاء قائم على معرفة أساليب وتكتيكات تنفيذ الجرائم، ولكل نوع من هذه التأثيرات نظريات عديدة تفسره^(١٧). وهكذا يمكن الاعتماد على نظريات سيزرلاند في الإجابة عن سؤال: كيف يتحول الفرد إلى مجرم؟

مراجعة التراث والبحوث السابقة:

في إطار العلاقة بين الصحافة والواقع الاجتماعي الخاص بظاهرة الجريمة، أمكن تحديد مجموعتين رئيسيتين من البحوث والدراسات العلمية أولهما دراسات عربية، وثانيهما دراسة أجنبية، وفيما يلي عرض مختصر لأهم النقاط المتصلة ببحثنا حول المعالجة الصحفية لظواهر الإجرام في وضعيته العامة.

أ- الدراسات العربية:

١- دراسة أخبار الجريمة في صحافة الامارات: «دراسة تحليلية»^(١٧)

تمثلت إشكالية الدراسة في ندرة الاهتمام الأكاديمي بالمضمون الاجتماعي لوسائل الاتصال وعلاقتها الجدلية بالواقع الاجتماعي للشعوب، وكان هدفها محاولة فهم مكونات الانتاج المعرفي للمؤسسات الاتصالية ودورها الاجتماعي كمؤسسات غير رسمية للضبط الاجتماعي في مجتمع الامارات العربية. واعتمدت هذه الدراسة على منهجية تحليل المستوى Content Analysis في التوصل إلى مجموعة من النتائج في ثلاث صحف إماراتية هي: «البيان والاتحاد والخليج» في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٢ م. وجاءت نتائج هذه الدراسة في اتجاهها العام مؤكدة بروز دور الصحافة كقوة مؤيدة للنظام السائد بتركيزها على الجرائم المحلولة Solved Crimes (وهي الجرائم التي بحثتها الدراسة) وإظهارها للعقوبات الرادعة كالسجن والإبعاد لبعض المجرمين، وكانت أهم نتائجها صحة الافتراض القائل إن «الميديا» تشوه الواقع الاجتماعي بتصويرها لبعض جوانبه وإغفال البعض الآخر.

فقد أوردت النتائج ارتباط الجريمة بالعمالة الوافدة أكثر من ارتباطها بالعوامل البنائية والثقافية في المجتمع الإماراتي فيما أسمته «بالجريمة الوافدة» كما أن الدراسة أثبتت تماثل المعالجة الصحفية مع المؤشرات الواقعية لظاهرة الجريمة في الإمارات وهو ما يعطي الصحافة شهادة

كفاءة في المصادقية الإعلامية ودعمها للخط العام السائد في الإمارات. وانتهت الدراسة إلى نتيجة هامة مؤداها أن موجات الجريمة التي تصل إلى الرأي العام ليست إلا موجات الجريمة في الصحف وما هذه بدورها إلا موجات جرائم العمالة الوافدة، وقد بنى الباحث أحد افتراضاته على هذه النتيجة.

٢. دراسة «الدلالات الاجتماعية لصفحة الحوادث في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات»^(١٨).

وقام بهذه الدراسة عدد من أساتذة الإعلام والاجتماع في مطلع الثمانينيات وكان هدف الدراسة هو رصد الدلالات الاجتماعية وأنماط الجريمة في المجتمع المصري ورصد أساليب الممارسة الصحفية في هذا الصدد. وافترضت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط بين طبيعة التوجه السياسي للدولة والمعالجة الصحفية لظواهر الجريمة كانعكاس للظاهرة في الواقع، وقد ثبتت صحة هذا الفرض بحيث كانت الجرائم التقليدية في الستينيات مقابل بروز الجرائم المستحدثة كجرائم المال والائتمان والبنوك، كما سادت الدوافع الاجتماعية وأنماط الإجرام الفردي في الستينيات مقابل الدوافع الاقتصادية وأنماط السلوك الجماعي في الإجرام خلال السبعينيات. ويرتبط بالدراسة المذكورة دراسة أخرى بعنوان «ملامح الظاهرة الإجرامية كما تعكسها الصحافة المصرية» والتي أجريت عقب الدراسة واتخذت المنطلقات الفكرية والأيديولوجية ذاتها وافترضت نفس الفروض تقريبا، وتوصلت إلى نفس النتائج تقريبا وتعد هاتان الدراستان إطارا بحثيا اجتماعيا تناول العلاقة بين الصحافة والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقدمتا قاعدة من البيانات يمكن أن تطور كفروض في مجتمعات أخرى^(١٩).

٣. دراسة: التناول الإعلامي لجرائم النخبة: دراسة للنموذج المصري في الثمانينيات^(٢٠)

اتخذت الدراسة من التغير الاجتماعي الذي تمثل في بروز أنماط من المعاملات المالية في مطلع الثمانينيات ظرفا لدراسة أثر هذا التغير في نوعية الجريمة المصاحبة له وعلى التناول الصحفي لهذا النوع من الجرائم The White Collar Crime، كما سعت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين النخبة والصحافة في إطار العلاقة بين الصحافة والسلطة. وبعد دراسة تحليلية لمضمون الانتاج

الصحفي في ثلاث سنوات ٨٤، ٨٦، ١٩٨٨م أوضحت نتائجها أن هناك انخفاضاً في الاهتمام الصحفي بجرائم النخبة، وهذا الاهتمام يتسم بعدم الاستمرارية والمبادأة ويختلف الانتماء السياسي للصحيفة، وكما افترض الباحث كانت الجرائم الاقتصادية هي الأكثر بروزاً في تلك الفترة، وقد ثبت أن العلاقة بين النخبة والصحافة تؤثر على أساليب المعالجة الصحفية لجرائمهم بل قد يصل الأمر إلى حظر النشر في بعض الجرائم إذا تعلق الأمر بالنخبة السياسية وقد طرحت الدراسة مفهوم الجرائم المستحدثة وعالجته كانعكاس للتحوّل الاقتصادي في مصر وهو ما يعبر عن العلاقات المتبادلة بين النظم الاجتماعية بعضها وبعض.

ب. الدراسات الأجنبية:

١. دراسة استخدام وسائل الإعلام وإدراكات الجريمة^(٢١)

تمثل هدف الدراسة في محاولة التعرف على العلاقة بين أنماط استخدام وسائل الإعلام Media Use وبين إدراكات الجمهور لواقع الجريمة، على اعتبار أن وسائل الإعلام أصبحت قوة كبيرة في تشكيل الرأي العام حول ظاهرة الجريمة. وأهم فرضيات الدراسة أن قراءة الصحف والتعرض للتلفزيون يرتبطان بإدراكات مختلفة لأسباب الجريمة ودواعي الخوف من الوقوع ضحية لها. وقد أوضحت النتائج أنه يمكن أن تكون التغطية الصحفية مضراً للتأثير على الرأي العام حول الظاهرة لأن فكرة الجريمة Crime Theme سائدة في وسائل الإعلام، وأن أخبار الجريمة مقارنة بموضوعات أخرى تحظى بأولوية النشر في الصفحات الأولى وتحت عناوين بارزة، كما وجدت الدراسة أن المعالجة الصحفية تتسم بالشمول في تناولها للجريمة أكثر من التلفزيون.

٢. دراسة: أخبار الجريمة في صحافة لويزيانا الأمريكية (١٩٨٠ - ١٩٨٥):^(٢٢)

تم إجراء الدراسة على ٢٤ صحيفة في ولاية لويزيانا باستخدام منهج تحليل المضمون واختبرت الدراسة متغيرات الاختلاف باختلاف الصحيفة والسلسلة الزمنية ومكان النشر Story Placement ومكان الجريمة، ونمط أخبار الجريمة، وتوصل الباحثون إلى أن الصحف الأمريكية تعتمد في تغطيتها للجريمة على محررين، وأن التغطية لا تعكس اتجاهات حدوث الجريمة في الواقع لأسباب منها صلة المراسل بأقسام البوليس وقوى الضغط والمصالح في المجتمع، وقد برزت جرائم الارهاب والعنف في صدر الصفحات الأولى مما يعني أن القيم

الصحفية قد لا تطابق القيم الاجتماعية لظواهر الجريمة مما ينتج عنه تشويه في معطيات الواقع الاجتماعي ويمكن صياغة فرض يتعلق بعلاقة المعالجة الصحفية بتشويه الواقع الاجتماعي الخاص بالظاهرة الإجرامية.

٣. دراسة: العنف والقتل في المعالجة الصحفية؛^(٢٣)

سعت تلك الدراسة إلى معرفة أنماط التغطية الصحفية لجرائم القتل Homicide في ولاية Wis-conin عام ١٩٨٢، مقارنة بإحصاءات البوليس والقضاء، لاكتشاف العلاقة قبل التغطية الصحفية من خلال عاملين هما: طول القصة الخبرية في كل حالة وعدد الأخبار حول كل حالة قتل. وحدد الباحثون التغطية الصحفية العادلة Fair Coverage وتلك المتحيزة في نشر هذه القصص، وكانت أهم النتائج تدعم الافتراض القائل إن التغطية الصحفية لظاهرة الجريمة ليست بالضرورة مرتبطة بحدوث الجريمة في الواقع، وهناك صعوبات منهجية تقف في طريق إثبات هذه العلاقة كصعوبة معرفة وقت حدوث الجريمة ووقت تغطيتها صحفياً، وهذه الدراسة كانت تفترض أن مجرد نشر الجريمة يمكن أن يقلدها بعض القراء في الولايات المتحدة، وهذا الافتراض يحتاج إلى مزيد من البحث لإثبات السببية الإجرامية من خلال نشر أخبار الجريمة.

٤. دراسة: الانتحار كما تصوره وسائل الإعلام؛^(٢٤)

أجريت الدراسة على صحيفة New York Times على فترتين زمنيةتين في مطلع القرن العشرين وخلال الحرب العالمية الأولى، وكان الهدف من ذلك اختبار علاقة التغير السياسي والاجتماعي بمعدلات الانتحار وطرق المعالجة الصحفية لهذه الجرائم واستخدمت الدراسة تحليل المضمون لمعرفة قدر التشويه الذي تحدته المعالجة الصحفية المرتبطة بعوامل هيكلية Structural Factors وعوامل إنسانية Human Factors وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن العلاقة بين المعالجة الصحفية وواقع الجريمة ليست مجرد انعكاس للواقع الاجتماعي وليست مجرد ميكانيزم سببي بسيط، بل هي علاقة معقدة. كما تبين أن للفترات التاريخية تأثيرها على المؤسسات الإعلامية وتحدد بشكل غير مباشر مضمون القصص الإخبارية، وتقدم الدراسة طرحاً اجتماعياً يتسق مع دراستنا الحالية فالغزو العراقي للكويت بما أحدثه من آثار اجتماعية قد أسهم بشكل كبير في تغيرات

مماثلة على ظاهرة الجريمة وعلى تناول الإعلام لهذه الظاهرة.

٥- دراسة: الإرهاب والصحافة في بيرو^(٢٥)

تحفل الدوريات العلمية في السنوات العشر الأخيرة بدراسات حول الإرهاب وعلاقته بالظروف السياسية والاقتصادية والدينية في دول عديدة، وقد انصب اهتمام Keving Barn Hurst على الإرهاب في «بيرو» ومن تحليله للعلاقة بين الإرهاب والصحافة توصل إلى أن الارهابيين لا يمكن أن يعملوا في غياب تغطية إعلامية قوية لنشاطهم، وحدد الباحث موقفين في علاقة الإرهاب بالإعلام، الأول يرى أنصاره أن الإعلام يلعب دورا هاما في نشر فكر الإرهاب من خلال التغطية الموسعة لنشاطاته والثاني يعترض أنصاره على ذلك ويقول إن وسائل الإعلام تقع ضمن ضحايا الإرهاب وليست سببا في انتشاره.

٦- دراسة: عدوى الإرهاب Terrorism Contagiousness^(٢٦)

استعرض Hans B. Gabriel المداخل النظرية التي يدرس ضمنها الإرهاب عبر وسائل الإعلام مثل نظرية الاستشارة وفرضيات إخراج الكبت ونظريات التعلم الاجتماعي وحدد ثلاثة مكونات لنموذج دراسة الإرهاب الذي طوره هو وزملاؤه:

١- الاقتراح: Suggestion ويعني تقديم وسائل الإعلام للمناخ الملائم لفعل العنف والإرهاب.

٢- النمذجة: Modeling أي تقديم نماذج لهذا الارهاب يمكن تقليدها.

٣- التقليد: Imitation وهو ينبع من النموذج الذي قدمته وسائل الإعلام.

وترى الدراسة أن نجاح الإرهاب في الاستحواذ على مانشيتات الصحف والمساحات الكبيرة من أوقات التلفزيون يؤدي إلى زيادة انتباه الرأي مما قد يؤدي بآخرين إلى أن يقلدوا نفس السلوك.

ومن خلال دراسة مضمون ثلاث شبكات تلفزيونية وسبع صحف تمثل دولا مختلفة توصل الباحث إلى أن هناك علاقة بين نشر أخبار الإرهاب وزيادة الحوادث الإرهابية في الواقع مع أنه اعترف بصعوبة قياس هذه العلاقة إمبيريقيا.

٧. دراسة: الأهمية الخبرية للإرهاب الدولي؛^(٢٧)

The News Worthness of International Terrorism

اهتمت الدراسة بتحليل مضمون ثلاث شبكات تلفزيونية وتسع صحف أمريكية لاكتشاف الأهمية الإخبارية لنشر قصص الإرهاب الدولي، واعتبرت الدراسة أن التكنولوجيا الحديثة قدمت للإرهاب قوة هائلة، وكما يقول Lequeur وسائل الإعلام خير صديق للإرهاب، وأن فعل الإرهاب في حد ذاته ليس شيئاً وإنما نشر هذا الفعل هو الذي يحقق للحدث أهميته. واعتبرت الدراسة أن من أولويات الصحافة هو دورها الوظيفي في كشف الانحراف، وتوصلت الدراسة إلى أن معالجة الإرهاب تدخل ضمن القيم الخبرية وتختلف باختلاف الوسيلة (صحافة، تلفزيون)، وأن المساحة المتاحة لتناول الإرهاب تختلف في الصحافة عنها في الإذاعة والتلفزيون.

تعقيب على الدراسات السابقة:

حظي موضوع المعالجة الصحفية لظاهرة الجريمة باهتمام أكاديمي قليل - نسبياً - مقارنة بموضوعات أخرى، ومع ذلك فقد تبين من الدراسات المتاحة مجموعة من المؤشرات الهامة: فالمعالجة الصحفية للجريمة ترتبط بالتوجه السياسي والأيدولوجي في الفترة التاريخية المعنية، ويرتبط بذلك ظهور أنماط إجرامية معينة، كما أن الصحافة العربية تربط بين العمالة الوافدة وتباين الثقافات في مجتمع الخليج العربي وبين موجات الجريمة، وأن النخبة بعلاقتها الوطيدة مع السلطة ومع الصحافة يمكن أن تحد من فعالية الدور الاجتماعي للصحافة في كشف بؤر الفساد والانحراف، وكذلك تحظى الجريمة بمساحات أوسع وعناصر إبراز أكثر من غيرها من الموضوعات، وأن التغطية الصحفية المتأثرة بضغط المؤسسات وجماعات المصالح تشوه الواقع الاجتماعي في معالجتها لأهم ظواهره وهي الجريمة ويمكن أيضاً الوقوف عند علاقة الإرهاب بوسائل الإعلام على اعتبار أن الحادث الإرهابي لا قيمة له ما لم تتناوله وسائل الإعلام ليصل إلى الرأي العام في النهاية.

رابعاً: تحديد المفاهيم وصياغة الفروض:

من المفاهيم التي يتعين تحديد ماهيتها قبل بدء البحث الحالي هي (ظاهرة الجريمة)

أ. ظاهرة الجريمة:

الظاهرة كما عرفها إميل دوركايم هي «أساليب للتفكير وقوالب للعمل يصب فيها الأفراد أعمالهم شاءوا أم لم يشاءوا في كل مجالات الحياة الاجتماعية، وتتميز الظاهرة الاجتماعية بشيئيتها وموضوعيتها Objectivity وعموميتها وخارجيتها، وهي ملزمة وتستمد قوتها من قوة المجتمع على أفرادها فالظاهرة الاجتماعية ضرب للسلوك والعمل يوجد مستقلا عن الأفراد ويمارس عليهم قهرا خارجيا^(٢٨). والجريمة في تراث علم الاجتماع تدرس تارة تحت عنوان الظاهرة الإجرامية Criminal Phenomena وتارة تحت عنوان مشكلة اجتماعية Social Problem وتارة أخرى تحت عنوان مرض اجتماعي Social Pathology، إلا أن تحديد مفهوم الجريمة يشير إلى أنها ظاهرة اجتماعية تستوفي شروط الظاهرة.

ويتخذ تعريف الجريمة ثلاثة اتجاهات ليست بالضرورة متعارضة، أولها الاتجاه القانوني الذي تعتبر الجريمة وفقا لمنظوره انتهاكا للقواعد القانونية التي وضعتها الجماعة^(٢٩) ويعرفها آخرون بأنها أنواع من السلوك ينص القانون على تجريمها وعقاب مرتكبيها^(٣٠)، ويوضح جان ماركيزيه الجريمة باعتبارها ظاهرة قانونية يرى أن الإنسان يعيش في جماعة وأن فعاليته التي تتجلى في تأكيد حقوقه الطبيعية واستعمالها لا يمكن ممارستها إلا في حدود القوانين Laws وبالقدر الذي لا يكون فيه نموها ضارا بنمو فعالية غيره من الناس، ومن يتجاوز هذه الحدود يقلق النظام الاجتماعي ويقترف ما يسميه رجال القانون جريمة Crime ويتعرض للعقوبات المنصوص عليها في القوانين الجنائية^(٣١).

أما مفهوم الجريمة في المنظور الاجتماعي فيختلف شيئا ما عن المنظور القانوني، فعلماء الاجتماع متفقون على أن الجريمة هي «الفعل الذي تعتقد الجماعة أنه ضار بمصلحتها ومهدد لكيانها، سواء كان هذا الاعتقاد قائما على الحقيقة أو الوهم. ويرى علماء الاجتماع أيضا أن الجريمة هي كل انحراف عن المعايير Norms والضوابط الجمعية Collective Controls للسلوك، سواء نص عليها القانون أو لم ينص صراحة على ذلك. فالجريمة تعد مخالفة للمعايير الجماعية تعود بالضرر على المجتمع، ويرى علماء الاجتماع أن ما يجعل الفعل جريمة ليس الفعل في ذاته وماديته، بل نظرة المجتمع إليه، وأن الجريمة ليست فعلا يلحق الضرر بالجماعة بقدر ما هو فعل

تعتقد الجماعة أنه يضر بمصلحتها^(٣٢).

أما الاتجاه الثالث فيقدم أنصاره طرعا مختلفا لمفهوم الجريمة، وهو الاتجاه الديني فقد حدد علماء الإسلام الجريمة على أنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو قصاص أو تعزير، وهي إما إتيان فعل حرام معاقب على فعله أو ترك فعل معاقب على تركه^(٣٣).

هذه الاتجاهات الثلاثة تتفق في أن الجريمة خروج على مقتضى نظام قانوني كما في المنظور الأول وأخلاقي اجتماعي كما في المنظور الثاني، وشرعي ديني كما في المنظور الثالث، وتختلف فيما بينها من حيث مصدر التجريم فبينما القانون والنظام الاجتماعي يردون التجريم لأفراد أو جماعات من البشر، فإن المنظور الإسلامي يرد التجريم إلى الله سبحانه وتعالى، وتختلف الاتجاهات الثلاثة كذلك في نوع العقوبة فبينما القانون يضع عقوبات Sanctions دنيوية فقط، وبينما المنظور الاجتماعي يكتفي بالضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي، فإن المنظور الإسلامي يحدد نوعين من العقوبة إحداهما في الدنيا والثانية في الآخرة وفي الأمر تفصيل ليس هذا مجاله ... نخلص من هذا العرض إلى تحديد الجريمة كما ستتم دراستها وذلك على النحو التالي: «الجريمة هي الفعل الضار الذي يمس الأمن الاجتماعي للمواطنين والمقيمين في دولة الكويت ويشكل في حد ذاته اعتداء على كيان المجتمع، والجريمة وفقا لهذا التعريف هي كل خروج على قانون الجزاءات الكويتي ونواحيه خروجا يستتبع توقيع عقوبة ما على فاعله».

ويتصل بتحديد مفهوم الجريمة تحديد مصطلحين آخرين هما: العنف والإرهاب فأما العنف فيعرفه بعض الباحثين على أنه «كل سلوك قولي أو فعلي يتضمن استخداما للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين، وإتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف معينة»^(٣٤).

أما مصطلح الإرهاب Terrorism فيعني «السلوك الرمزي الذي يقوم على أساس الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه بشكل يترتب عليه خلق حالة نفسية من الخوف والرغبة وعدم الشعور بالأمان لدى المستهدفين وذلك لتحقيق أغراض معينة»^(٣٥).

هذا عن التحديد النظري أما عن مؤشرات الجريمة في واقع الممارسة الاجتماعية فيمكن رصد أهم المؤشرات على النحو التالي^(٣٦):

١- حجم الظاهرة:

كان حجم الجرائم في دولة الكويت عام ١٩٨٥ لا يزيد على ١١٠٩٨ جريمة وكان نصيب

كل مائة ألف من السكان هو: ٢, ٦٤٨ جريمة، تطور العدد في عام ١٩٨٦ ليصل عدد الجرائم إلى ١١٨٤٢ جريمة بواقع ٤, ٦٦١ جريمة لكل مائة ألف نسمة. في عام ١٩٨٧ وصل إلى ١٢٩٢٣ جريمة فكان نصيب كل مائة ألف نسمة: ٢, ٦٩٠ جريمة، وفي عام ١٩٨٨ وصل عدد الجرائم إلى ١٣٦١٨ جريمة فكان نصيب كل مائة ألف ٤, ٦٩٥ جريمة، وفي عام ١٩٨٩ أي قبل الغزو العراق للكويت مباشرة كان عدد الجرائم ١٦٣٧٠ جريمة وكان نصيب كل مائة ألف نسمة ٢, ٧٩٩ جريمة.

وبعد تحرير الكويت في عام ١٩٩٢ كان عدد الجرائم ١٢٨٩٨ جريمة وكان نصيب كل مائة ألف ١٠٣١ جريمة بفارق نسبي قبل الغزو - ٢٣٢ جريمة ويلاحظ هنا قلة عدد السكان عقب التحرير وهو ما يعني زيادة حقيقية في عدد الجرائم من الناحية الكمية، وفي عام ١٩٩٣ وصل عدد الجرائم إلى ١٤٠٠٠ جريمة بواقع ٤, ٩٣٣ جريمة كل مائة ألف نسمة.

٢. مرتكبو الجريمة: الجنسية والجنس:

توضح إحصائيات وزارة الداخلية أن عدد مرتكبي الجريمة في الكويت عام ١٩٩٣ من المواطنين وصل إلى ١٦٣٦ فردا بينما كان عدد الوافدين من مرتكبي الجريمة ٢١٠٠ فردا ولعل هذا يوضح أثر التباين الثقافي على معدلات الجريمة في الكويت، أما من حيث الجنس فقد وصل عدد مرتكبي الجرائم من الذكور إلى ٣٤٠٣ بينما كان عدد الإناث ٣٣٣ فقط.

٣. السياق المكاني:

توضح الدراسات العلمية أن التحضر والتصنيع يرتبطان بمعدلات جريمة مرتفعة نسبيا، ومن خلال الإحصاءات يتضح أن العاصمة بها أكبر عدد من الجرائم ٨٩٤ جريمة. مقابل ٨٧٧ جريمة من المباحث الجنائية، وفي محافظة حولي يصل العدد إلى ٧٦٢ جريمة تليها محافظة الفروانية ٥٩٤ جريمة ثم الجهراء ٣٤٠ ثم الأحمدية ٣١٠ جريمة.

٤. نوع الجريمة:

أما من حيث الجريمة فإن الإحصاءات تدل على الخطورة الإجرامية في الكويت وذلك على

النحو التالي:

- جرائم الاعتداء على المصلحة العامة : ٨٨ بنسبة ٤, ٢٪
- جرائم اعتداء على النفس: ٨٩٧ بنسبة ٢, ٢٤٪
- جرائم الاعتداء على العرض والسمعة: ١١٠٥ بنسبة ٧, ٢٩٪
- جرائم السرقات: ٣٥٣ بنسبة ٥, ٩٪
- جرائم المال: ١٢٧٢ بنسبة ٣, ٣٤٪

هذه مؤشرات الظاهرة في الواقع الاجتماعي، فكيف كانت معالجتها في الصحافة الكويتية؟ هذه الدراسة تتصدى لدراسة هذه الإشكالية.

ب. الصحافة الكويتية:

يوجد بالكويت خمس صحف يومية تصدر بالعربية بصفة منتظمة هي: الرأي العام، السياسة، الوطن، القبس والأنباء، كما تصدر صحيفتان باللغة الانجليزية هما «كويت تايمز وأرب تايمز» وتتوزع ملكية الصحف الكويتية على عدد من العائلات، فصحيفة الوطن مملوكة للشيخ علي الخليفة الصباح، وتمتلك عائلة المرزوق صحيفة الأنباء، أما القبس فيمتلكها تكتل غرفة التجارة والصناعة في الكويت، ووفق آخر إحصاء للتوزيع تصدر صحيفة الوطن أرقام التوزيع تليها القبس ثم الأنباء فالسياسة وتختلف التوجهات التحريرية لهذه الصحف بين الانفتاح على التيارات السياسية المختلفة كالوطن والمواولة للحكومة والاتجاه القومي والخليجي بصفة خاصة كالسياسة^(٣٧).

ج. العلاقة بين الجريمة والصحافة:

تختلف المدارس الاجتماعية والصحفية في موقفها من نشر أخبار الجريمة في الصحف ويمكن تحديد ثلاثة مواقف إزاء هذه الظاهرة.

الموقف الأول هو موقف التوسع في نشر أخبار الجريمة، وحجتهم في ذلك أن الجريمة ظاهرة اجتماعية شأنها شأن الظواهر الأخرى لا يمكن تجاهلها، وأن من حق الجمهور أن

يعرف وأن يحاط علماً بما يحدث في المجتمع، وأن النشر يحقق الردع العام لضعاف النفوس ويكشف الانحراف في المجتمع ويحقق فوائد التنفيس Catharsis ويقدم خبرة بديلة للخبرة المباشرة مع الجريمة ويطمئن الناس على حسن سير العدالة والإحساس بالأمن الاجتماعي. وعلى نقيض الموقف السابق يقف أنصار المنع مطالبين بحظر أخبار وقصص الجريمة وحجتهم أن الدراسات العلمية تؤكد المخاوف الاجتماعية من التأثير المضاد للمجتمع Anti Social Effects الذي يحدثه نشر كل ما يتعلق بظاهرة الجريمة، وتؤكد أن الناس يتعلمون من الأشياء التي يعاشونها أو يكافأ أصحابها أو يكون لها ما يبررها أو تكون مشابهة لواقعهم الاجتماعي. ويأتي الموقف الثالث وسطاً بين الموقفين الأول والثاني، ويؤمن أنصاره بأهمية نشر أخبار الجريمة والانحراف، ولكنهم يتحفظون على الممارسة الصحفية التي تتجاهل حق المتهم وحق المجتمع وتعتمد على الإثارة لمزيد من المبيعات وتعتمد على الانتقاء الذي ينتج عن تشويه لواقع الظاهرة، ويطالبون بمواثيق شرف قابلة للقياس تحكم أسلوب نشر الأخبار المتعلقة بالجريمة^(٣٨).

صياغة الفروض:

تسعى هذه الدراسة إلى التوصل إلى إجابات محددة عن مجموعة تساؤلات، ما الأنماط الإجرامية الأكثر بروزاً في الصحافة الكويتية؟ وما مدى التطابق بين حجم ظاهرة الجريمة كما تعكسها الصحافة مقارنة بالمؤشرات الواقعية للجريمة في الكويت؟ وما مدى الارتباط بين التغير الاجتماعي وعناصر السلوك الإجرامي. وما علاقة المكان والزمان والثقافة بحجم الظاهرة وبطبيعتها كيفاً؟ وقد افترض الباحث مجموعة من الفروض للإجابة عن هذه التساؤلات:

الفرض الأول: «تشويه الواقع الاجتماعي»:

يختلف واقع الجريمة كما تعكسه الصحافة الكويتية عن المؤشرات الواقعية للظاهرة في المجتمع الكويتي، بمعنى أن المعالجة الصحفية تعتمد على المبالغة في نشر أخبار الجريمة بما لا يتفق

ونسب حدوثها في الواقع».

وقد استند هذا الفرض إلى مجموعة من نتائج الدراسات التي أثبتت أن وسائل الإعلام من خلال إعادة إنتاج أشكال المعرفة تقع تحت ضغوط مؤسسية وإنسانية عامة تجعلها أقل مصداقية في تصوير الواقع الاجتماعي^(٣٩).

الفرض الثاني: «تأثير الزمان»

تختلف المعالجة الصحفية لظاهرة الجريمة باختلاف الفترة الزمنية التي تتضمن تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية بمعنى أن الصحافة الكويتية في معالجتها لظاهرة الجريمة قد تأثرت بالغزو العراقي للكويت وما تبعه من تغيير.

الفرض الثالث: «الجريمة الوافدة»

«تعتمد الممارسة الصحفية إلى إظهار الجريمة في الكويت على أنها جريمة وافدة ترتبط بالعمالة الوافدة أكثر من ربط الظاهرة بمتغيرات بنائية في المجتمع الكويتي أو بعوامل نفسية أو بيولوجية».

الفرض الرابع: «النشر للجرائم الرسمية»

تعتمد الصحافة في تغطيتها لظاهرة الجريمة على الجهات الرسمية وتفتقر إلى المبادرة في كشف الجريمة، بمعنى أنها تعرض فقط ما يصل إلى علم السلطات الرسمية دون الاعتماد على مصادرها الخاصة في استيفاء أنباء الجريمة في المجتمع الكويتي.

خامساً: التصميم المنهجي للدراسة

إذ كان غرض علم الاجتماع كما حدده «ج. غورفيتش» هو الحقيقة الاجتماعية المأخوذة بعمق في جميع أجزائها انطلاقاً من قشرة المجتمع، أي قاعدته المورفولوجية مروراً بالبنيات العالية المنظمة وانطلاقاً من الواقعيات اليومية المرنة، ومروراً بالقيمة والأفكار الجماعية^(٤٠).

فإن هدف البحث العلمي يتحدد في الوصف والتنبؤ والفهم، والوصف يتضمن التعريفات والتقسيم وتصنيف الأحداث والوقائع وعلاقتها الجدلية، والملاحظة هي القاعدة الأساسية للوصف العلمي، وأما التنبؤ فيركز على تحليل العلاقات بين الوقائع، ويتم الفهم حينما تكتشف أسباب الظاهرة موضع الدراسة^(٤١).

وتتتمي دراسة هذه إلى نوع الدراسات الوصفية دون أن تقتصر عليها، وتعتمد على منهج المسح الوصفي التحليلي لمسح المضمون المعرفي في صحافة الكويت حول ظاهرة الجريمة باستخدام تكتيك تحليل المحتوى Content Analysis، معتمدة في ذلك على أداة الملاحظة العلمية باستخدام صحيفة لتحليل الإنتاج المعرفي موضع التحليل^(٤٢). وينظر خبراء المنهجية إلى تحليل المضمون كأسلوب بحثي لمنظورات متعددة فهناك من يرى أن «أي إجراء منتظم لاستنباط ودراسة محتوى المعلومات المسجلة» (Walzyer : ١٩٧٨) وهو كذلك «طريقة أو منهج Method لدراسة وتحليل مادة الاتصال بطريقة منتظمة وموضوعية وكمية بغرض اختيار مجموعة من المتغيرات»^(٤٣). ويستخدم تحليل المضمون في وصف مادة الاتصال واختبار فروض الرسالة الاتصالية ومقارنة محتوى مادة الاتصال بالعالم الواقعي وهو ما سوف نحصره في دولة الكويت، ويلاحظ أن تحليل المحتوى ذو صلة وثيقة بالاتصال الذي يتم من خلال نقل المعاني والأفكار من الأفراد والجماعات وإليهم في شكل مقروء أو مسموع أو مرئي أو في كل هذه الأشكال^(٤٤).

تحديد مجتمع الدراسة:

اختار الباحث الصحافة الكويتية لتكون مجتمعاً لدراسته وتحفل الحياة الثقافية في الكويت بكثير من وسائل الاتصال والمعرفة ولعل أكثرها ارتباطاً بالحياة اليومية والخبرة الاجتماعية الوسائل الجماهيرية من صحافة وإذاعة وتلفزيون، وقد لعبت الصحافة دوراً بارزاً في الظواهر الاجتماعية ومنها ظاهرة الجريمة.

عينة الدراسة:

تم المسوح الاجتماعية Social Surveys بطريقتين أولهما المسح الشامل، وثانيهما المسح

بالعينة وقد اختار الباحث طريقة المسح بالعينة لتمثيل مجتمع الدراسة بكل خصائصه. وتم اختيار العينة وفقاً للخطوات التالية:

- ١- تحديد المصادر ممثلة في ثلاث صحف هي: الوطن والأنباء والسياسة.
- ٢- تحديد الفترة الزمنية وتواريخ صدور الصحف، وتم ذلك بطريقة الدورية بأسلوب الأسبوع الاصطناعي وقد اعتمدت دراسات عديدة على هذا الأسلوب لتمثيل كل أيام الأسبوع، فأصبح إجمالي العينة وفقاً لمدى زمني ١٣ يوماً هو ٢٨ عدداً من كل صحيفة خلال عام ١٩٨٩ أي قبل الغزو العراقي و٢٨ عدداً من كل صحيفة خلال عام بعد الغزو أغسطس ١٩٩٣ - أغسطس ١٩٩٤ وبالتالي يكون إجمالي الأعداد في الصحف الثلاث كما يلي:

السنة/ الصحيفة	الوطن	الأنباء	السياسة	إجمالي
١٩٩٠-٨٩	٢٨	٢٨	٢٨	٨٤
١٩٩٤-٩٣	٢٨	٢٨	٢٨	٨٤
إجمالي	٥٦	٥٦	٥٦	١٦٨ عدد

إعدادات صحيفة التحليل:

مر إعدادات الصحيفة بخطوات منهجية بدأت بتحديد الوحدات الرئيسة اتساقاً مع هدف الدراسة وتساؤلاتها الأساسية، ثم تم تحويل هذه الخطوط الأساسية إلى فئات بالاعتماد على الخلفية النظرية والدراسات السابقة واستشارة بعض الخبراء، وبعد إجراء الاختبار القبلي Pre Test وما أسفر عنه من حذف بعض الفئات الفرعية، تم تصميم الصحيفة في شكلها النهائي الذي يمثل الفئات الرئيسة التالية:

فئات الشكل:

وشملت المصدر (صحيفة العينة)، وتاريخ الصدور، والقوالب الصحفية، ووسائل الإبراز ومنتج مادة الاتصال ومصادر المادة الصحفية.

فئات المضمون:

وشملت عدة فئات فرعية تتمثل في:

- ١- نوع الجريمة وتم تحديد سبع فئات فرعية هي:
جرائم ضارة بالمصلحة العامة وجرائم المال العام وجرائم الأموال الخاصة، وجرائم الاعتداء على النفس، وجرائم المخدرات والمسكرات وجرائم العرض والسمعة وجرائم المرور.
- ٢- المجرم، جنسه وجنسيته ونمط الإجرام، ودوافعه ووسائل تحقيق الجريمة.
- ٣- الضحايا: جنسهم وجنسياتهم.
- ٤- العقاب كما تبرزه الصحافة.
- ٥- المعالجة الصحفية: وضوح هدف النشر، الدعوة لاتخاذ موقف، وأخلاقيات النشر، واتجاه المضمون.
- ٦- جهود المكافحة: جهود الشرطة والجهود الشعبية.

إجراءات الصدق:

للتأكد من أن الصحيفة تقيس فعلا ما وضعت لقياسه تم عرض الصحيفة على خمسة من المحكمين في مجال الاجتماع والسلوك الإجرامي والاتصال الجماهيري وقد تأكد الباحث بعد تعديل الفئات لتلائم نوعية المضمون الصحفي، اتفاق الخبراء فيما بينهم على ٢٤ فئة من جملة ٢٨ فئة بنسبة ٨٥,٧٪ وهي نسبة تؤكد صلاحية الأداة للتحليل.

ثبات التحليل:

تم تحليل ١٢ وحدة بواقع ٥٪ من عينة الدراسة التحليلية، وكان عدد الفئات المحللة ٢٨ فئة. وأجرى ثبات التحليل وفق معادلة هولستي، والتي تتمثل في ^(٤٥).

$$\text{ث} = \frac{\text{ت}}{\text{ن}^1 + \text{ن}^2}$$

$$92,85 = \frac{624}{672} = \frac{(312)2}{336+336} =$$

وهي نسبة ثبات عالية تؤكد صلاحية الأداة ودقة النتائج.

خطة التحليل الاحصائي:

اعتمد الباحث في تحليل النتائج على خطة إحصائية بدأت باستخدام الحاسب الآلي في جدولة وتصنيف البيانات وعمل العلاقات واختبار الفروض من خلال استخدام مجموعة مقاييس هي:

أ- T. Test لقياس الاختلاف في فترتي الدراسة قبل حرب تحرير الكويت وبعدها، كما استخدم اختبار F. Test لقياس الاختلاف بين الصحف الثلاثة «عينة الدراسة» سواء في المعالجة الصحفية أو في طرحها لتصورات حول واقع الجريمة.

ب- كما استخدم مقياس (كا) لمعرفة الارتباط بين جنسية المجرم ونوع الجرائم وكذلك الضحايا.

وقد استخدم الباحث السلاسل الزمنية Time Analysis لمعرفة تطور الظاهرة عبر الزمن مقارنة بالإحصاءات الرسمية للجريمة في الكويت تمهيدا لتحديد إسهام الصحافة في تشكيل الواقع الاجتماعي فيما يتصل بالجريمة.

سادسا: نتائج الدراسة

أولاً: الملامح العامة لظاهرة الجريمة كما عالجتها الصحافة:

في هذا القسم من الدراسة عرض تحليلي للنتائج التي تم التوصل إليها بعد تحليل ١٦٨ عدداً من ثلاث صحف كويتية هي: الوطن، الأنباء، السياسة في فترتين زمنييتين قبل غزو العراق للكويت ٨٩ - ١٩٩٠ وبعد حرب التحرير ٩٣ - ١٩٩٤، باستخدام وحدات صحفية ما بين خبر ومقال وتحقيق، وحديث صحفي.

جدول رقم (١) يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لفترتي الدراسة وعدد الجرائم المنشورة في كل صحيفة:

الصحيفة	الأبناء	السياسة	الوطن	إجمالي
الفترة الزمنية	ك	ك	ك	ك
قبل الغزو ٨٩-١٩٩٠	١٤,٢ ٣٦	١٥,٤ ٣٩	٢١,٦ ٥٥	٥١,٢ ١٣٠
بعد التحرير ٩٣-١٩٩٤	١٥,٧ ٤٠	١٣,٨ ٣٥	١٩,٣ ٤٩	٤٨,٨ ١٢٤
إجمالي	٢٩,٩ ٧٦	٢٩,٢ ٧٤	٤٠,٩ ١٠٤	١٠٠ ٢٥٤

توضح بيانات الجدول أنه بينما اتسم الاهتمام الصحفي بأخبار الجريمة بنفس الدرجة من الأهمية في صحفيي الأنباء والسياسة فقد كانت الوطن أكثرها اهتماماً بفارق نسبي عن الأنباء قدره ١١٪، وعن السياسة بفارق ٨,١٪. ولا توجد علاقة بين الفترة الزمنية واختلاف الصحف الكويتية في تركيزها على الجريمة (كا) = (٦, ٠) كا٢ الجدولية = (٠,٧, ١١) عند (٥) درجات بمستوى ثقة (٠,٠٥).

أ. الصحافة وأنواع الجريمة:

جدول رقم (٢) يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لنوع الجريمة والصحيفة

نوع الجريمة	السرقا	الخمر والمخدرات	المصلحة العامة	المال	مخلفات المرور	العرض السمعة	الاعتداء على النفس	إجمالي
الصحيفة	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
الوطن	١٧	١٥	١٥	١٣	١٤	١٣	١٧	١٠٤
الأبناء	١٧	١٣	١٣	٨	٧	٧	١١	٧٦
السياسة	١٣	١٥	١٢	١٢	١٢	٩	١	٧٤
إجمالي	٤٧ (١٨,٥٪)	٤٣ (١٦,٩٪)	٤٠ (١٥,٧٪)	٣٣ (١٣,٠٪)	٣٣ (١٣,٠٪)	٢٩ (١١,٤٪)	٢٩ (١١,٤٪)	٢٥٤

يوضح الجدول السابق أنواع الجريمة في الصحف الثلاث ويمكن تحديد نوعيات الجرائم

على النحو التالي:

أ- جرائم المصلحة العامة وتشمل: التجمهر والإرهاب والتعاون مع دول أجنبية وانتهاك حرمة الأديان والاختلاس وانتحال صفة رجال الأمن وقد مثلت هذه الجرائم ١٥,٧٪ من العينة.

ب- جرائم واقعة على النفس وتشمل: القتل العمد والشروع في القتل وحياسة السلاح بدون ترخيص والاختطاف والضرب والمشاجرات والإصابة والانتحار وقد احتلت مساحة ١١,٤٪.

ج- جرائم واقعة على العرض والسمعة وتشمل: هتك العرض والمواقعة الجنسية والزنا والحمل السفاح واللواط والاغتصاب وظهرت بنسبة ١١,٤٪.

د- الخمر والمخدرات والقمار: وقد ظهرت بنسبة ١٦,٩٪.

هـ- السرقات وتشمل: سرقات متاجر وممتلكات ومحلات النصب والاحتيال وذلك بنسبة ١٨,٥ وهي أعلى نسبة جرائم في الكويت.

و- جرائم واقعة على المال: وتشمل التزوير للمستندات والعملات والمصكوكات والأختام وإصدار شيك بدون رصيد والتلاعب بأموال الغير كشركات الصرافة وغيرها تصل نسبتها إلى ١٣٪ من العينة.

ز- جرائم المرور: بنسبة ١٣٪ من جملة الجرائم التي ظهرت في عينة الدراسة وتتميز صحيفة الوطن بإفراط مساحة أكبر لمعالجة ظاهرة الجريمة في الكويت.

ب. أنماط الإجرام في الكويت Criminal type:

يختلف نمط الإجرام من النمط الفردي إلى النمط المنظم الذي يتسم بالتدرج في التنظيم بتحديد العلاقات والالتزام المتبادل بين أعضاء الجماعات الإجرامية ويخضع تنظيمها لاستخدام القوة والعنف للحفاظ على تماسكها الداخلي كعصابات المافيا والمخدرات والعنف المنظم وقد عكست الصحافة الكويتية هذه الأنماط على النحو التالي:

جدول رقم (٢) يبين توزيع الجريمة وفقا لنمط الإجرام

نمط الإجرام	البيان	تكرار ك	نسبة %
نمط فردي	١٥٦	٦١,٤	
تنظيم عصابي محلي	٤٤	١٧,٣	
تنظيم دولي	٦	٢,٤	
غير مبين	٤٨	١٨,٩	
إجمالي	٢٥٤	١٠٠	

اتجهت الصحافة في معالجتها لظاهرة الجريمة إلى إبراز نمط الإجرام الفردي بصفة أساسية ٤, ٦١٪ في حين كانت نسبة الجريمة المنظمة ٧, ١٩٪ ومن أمثلة التنظيم الإجرامي:

- القبض على شخصين بانفجار قبلة في سينما غرناطة.
- ضبط متسللين عبر الحدود.
- انفجارات في الكويت والفاعل مجهول.
- ضبط متهمين يديران مصنعا للخمر.

أما التنظيمات الدولية فقد شملت شبكة التخريب العراقي «وشبكات التفجير التي فجرت بعض الأماكن العامة والمنشآت وبخاصة بعد تحرير الكويت. فيما يعني غلبة النمط الفردي أو نمط (عصابات صغيرة) على أنماط الإجرام في الكويت.

ج. نوع المجرم وجنسيته Sex And Nationality

فيما يتصل بنوع المتهمين في الجرائم التي خضعت للتحليل، تبين أن الذكور يحتلون مكان الصدارة في منظومة الظاهرة الإجرامية بنسبة ٨, ٥٠٪ وتكاد الجريمة النسائية تختفي فلم تحتل سوى ٧, ٤٪ في حين تم تجهيل بقية الجرائم بنسبة ٥, ٤٤ فلم يتضح أي من الجنسين قد ارتكبها.

ولا تقتصر الجريمة على الكويتيين فقط بل إن الأجانب وغير الكويتيين بوجه عام يشكلون نسبة معينة في ارتكاب الجرائم وإن كانت الصحافة لم توضح ذلك على وجه التحديد، حيث كانت الجرائم مجهولة الفاعل بها يعادل ٣, ٤٥٪ من جملة ما قدمته الصحف الثلاث في فترتي الدراسة.

جدول رقم (٤) يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لنوع وجنسية المتهمين

البيان	التكرار	تكرار	نسبة ٪
النوع	ذكور	١٢٩	٥٠,٨
	إناث	١٢	٤,٧
	غير ميين	١١٣	٤٤,٥
	إجمالي	٢٥٤	١٠٠
الجنسية	كويتي	٩١	٣٥,٨
	عربي (غير كويتي)	١٩	٧,٥
	أجنبي (غير عربي)	٢٩	١١,٤
	غير ميين	١١٥	٤٥,٣
	إجمالي	٢٥٤	١٠٠

د - أساليب الجريمة Crime Tactics:

تختلف وسائل الجريمة وفقاً لاعتبارات المكان والزمان والضحية وهدف المجرم، وقد أظهر التحليل خمس طرق أساسية لارتكاب الجريمة وهي: استخدام العنف المستمد من قوة عضلية أو مواد أو آلات، واستغلال المنصب والنفوذ، والتهديد باستخدام القوة والعدوان اللفظي، وأخيراً الاحتيال.

وقد تبين من المعالجة الصحفية أن استخدام القوة العضلية والآلات كالأسلحة النارية وغيرها من المواد الحارقة والمخدرة هي أكثر أدوات ارتكاب الجرائم، حيث استخدمت في حوالي ٦٠٪ من الجرائم موضع التحليل، وجاءت أساليب النصب والاحتيال في الترتيب الثاني

٣٠٪ ثم العدوان اللفظي بنسبة ٦,٣٪ واستغلال النفوذ بنسبة ٤,٧٪ وأخيرا التهديدات بنسبة ٣,٢٪ ولعل هذه النتائج تفسر ما طرحته الصحف على لسان كبار المسؤولين من زيادة عدد جرائم العنف والسطو المسلح بعد تحرير الكويت، ويلاحظ زيادة تكرارات أدوات الجريمة عن عدد الجرائم، حيث إنه في بعض الحالات كانت تستخدم أكثر من أداة في الجريمة الواحدة.

جدول رقم (٥) يبين توزيع العينة وفقا لأدوات ارتكاب الجريمة

التكرار	تكرار ك	نسبة % من إجمالي العينة
أدوات الجريمة		
استخدام القوة المستمدة من مواد وآلات	١٥٣	٦٠,٢
استغلال المنصب والنفوذ	١٢	٤,٧
التهديد باستخدام القوة	٥	٣,٢
الاحتيال	٧٦	٣٠
العدوان اللفظي	١٦	٦,٣

هـ- ضحايا الجريمة في الكويت، Victims

توضح بيانات التحليل فيما يتصل بفئة الضحية أن ضحايا الإجرام في الكويت لا تقتصر على الأشخاص أو الممتلكات بل قد تكون الدولة هي الضحية حين تتعلق الجريمة بأمن الدولة وسمعتها ونظامها وقيمها الأساسية كما قد يكون شخصية اعتبارية كالمساجد والمدارس والأديان.

جدول رقم (٦) يبين توزيع عينة الدراسة وفقا لنوع الضحية

البيان	التكرار	تكرار	نسبة %
النوع	ذكور	٤٤	١٧,٣
	إناث	٣٥	١٣,٨
	الاثنان معا	٧٤	٢٩,١
	شخصية اعتبارية	٦١	٢٤
	غير مبين	٤٠	١٥,٧
	إجمالي	٢٥٤	١٠٠
الجنسية	أحداث	١٧	٦,٧
	بالغون	٦١	٢٤
	الاثنان معا	٦٦	٢٦
	غير مبين	١١٠	٤٣,٣
	إجمالي	٢٥٤	١٠٠
الجنسية	كويتي	٦١	٢٤
	غير كويتي	١٦	٦,٣
	الاثنان معا	٥٦	٢٢
	غير مبين	١٢١	٤٧,٣
	إجمالي	٢٥٤	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى أن الضحية في ظاهرة الجريمة بالكويت قد تكون أشخاصا أو ممتلكات اعتبارية، ومما يوجه الانتباه تقارب نسب الوقوع كضحية للإجرام بين المواطنين وغيرهم وإن كان الضحايا كثيرا ما يكونون من المواطنين. وهم أيضا من الذكور والإناث على حد سواء، الأحداث و البالغين وإن كان عدد الضحايا من البالغين يزيد نسبيا في المعالجة الصحفية وعلى هذا فإن فرص الوقوع كضحية لجرائم السرقة والسطو والعدوان عموما لا تختلف كثيرا بسبب المتغيرات الديمجرافية اللهم إلا في نوع العدوان الواقع على الضحية فيبينها المعاكسات وجرائم الآداب والعرض واقعة على النساء فإن جرائم أخرى تقع على الدين أو

النظام الاجتماعي كالحيانة والتجسس والإرهاب وحيازة الأسلحة بدون ترخيص. ولعل الصحافة قد أهملت حق الجمهور في إمداده بمعلومات كافية عن ضحايا الجريمة حتى يمكن إضاءة نقاط الضعف في الوعي الاجتماعي لتفادي الوقوع ضحية أو التورط في جرائم معينة، فكان ١٥,٧٪ من الضحايا غير معروف ما إذا كانوا ذكورا أو إناثا وبخاصة في جرائم المرور، ومن حيث السن ظلت نسبة ٤٣,٣٪ من الضحايا غير واضحة أعمارهم بالتحديد، كما لم تكشف الممارسة الصحفية عن جنسية ٤٧,٦٪ ممن وقعوا ضحايا الإجرام في الكويت، ولم تثبت النتائج أن عملية التجهيل هذه قد نبعت من حرص على حقوق الضحية واحترام خصوصيتها وإنما مردها إلى طبيعة المعالجة المختزلة التي تعتمد إلى أهم نقطة يمكن أن تكون مبعث إثارة للقراء دون تقديم معرفة كاملة للجمهور.

و. جهود المكافحة الرسمية:

لا تكتمل صورة الواقع الاجتماعي الذي عاجلته الصحافة بخصوص الجريمة في الكويت إلا بعرض النتائج حول جهود المكافحة الرسمية وغير الرسمية، أما عن المكافحة الرسمية فقد حدد الباحث أربعة مستويات لها بالإضافة إلى ما هو مبين:

جدول رقم (٧) يبين توزيع عينة الدراسة وفقا لمعالجة جهود المكافحة الرسمية

التكرار	تكرار ك	نسبة %
التوصل إلى الجريمة فقط	٤٣	١٦,٩
تحديد المجرمين فقط	١٩	٧,٥
القبض على المجرمين	٨٨	٣٤,٦
متابعة القضية	٥٥	٢١,٧
غير مبين	٤٩	١٩,٣
إجمالي	٢٥٤	١٠٠

وتجيب بيانات الجدول السابق على تساؤل هام وهو: إلى أي حد تعتمد المعالجة الصحفية على الجريمة المحلولة Solved Crime أي التي تصل إلى السلطات، وقد تبين أن النشر انصب على الجرائم التي توصلت إليها جهود المكافحة الرسمية بنسبة ٨٠,٧٪ في حين ظلت نسبة ١٩,٣ غير موضحة ما إذا كانت قد وصلت إلى علم السلطات الرسمية أم لا؟ مما يدعم الفرض القائل باعتماد الصحافة الكويتية على المصادر الرسمية والافتقار إلى المبادرة في كشف عالم الجريمة في الكويت.

ز- جهود المكافحة الشعبية:

لا يمكن للجهود الرسمية وحدها أن تحد من ظاهرة الجريمة ما لم توازرها جهود الشعب من التبليغ عن المشتبه فيهم والشهادة أمام السلطات الرسمية ومطاردة المجرمين والمعاونة في القبض عليهم الخ.

جدول رقم (٨) يبين توزيع العينة وفقا للجهود الشعبية في مكافحة الجريمة

الجهود الشعبية	التكرار	تكرار ك	نسبة %
التطوع للشهادة	١٩	٧,٥	
التبليغ عن المشتبه فيهم	١١	٤,٣	
مطاردة المجرمين	٢	٠,٨	
تعاون مع الشرطة	٢٣	٩,١	
غير مبين	١٩٩	٧٨,٤	
إجمالي	٢٥٤	١٠٠	

يوضح الجدول السابق ثغرة في المعالجة فيما يتعلق بإبراز الجهود الشعبية في مكافحة الجريمة بالرغم من ارتفاع النقاش الرسمي بخصوص المسؤولية الجماعية عن الحالة الأمنية في الكويت (مجلة الداخلية عدد: ٣٤٠) فالبيانات تشير إلى أن الجهود الشعبية المبينة لم تتعد ٢١,٦٪ مقابل

نسبة ٤, ٧٨٪ غير مبنية وقد كان التعاون مع الشرطة والتطوع للإدلاء بالشهادة والتبليغ عن المشتبه فيهم أهم جهود المواطنين في مكافحة الجريمة.

ح- العقاب: Punishment

يتحقق هدف نشر أخبار الجريمة من خلال نشر العقوبات المقررة والرادعة منها على وجه الخصوص لتحمل النذير العام بأن «الجريمة لا تفيد» وقد أثبت التحليل أن ما نشر من جرائم توزع وفقاً لمدى إبراز العقوبة إلى جريمة مصحوبة بعقوبة للمجرم وبلغت نسبتها ٧, ٥٤٪ مقابل جريمة غير مصحوبة بعقوبة ونسبتها ٣, ٤٥٪.

جدول رقم (٩) يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لنشر العقوبات

البيان	تكرار ك	نسبة %
جريمة مصحوبة بعقوبة	١٣٩	٥٤,٧
جريمة غير مصحوبة بعقوبة	١٢٥	٤٥,٣
إجمالي	٢٥٤	١٠٠

وتفسر هذه النتيجة غلبة اعتماد الصحف على نشر ما يبلغون به من أقسام الشرطة قبل المحاكمات وهو ما يؤكد فرضية الاعتماد على المصادر الرسمية في استقاء أنباء الجريمة في الكويت.

ط- مقترحات الصحافة لمواجهة الجريمة:

تعد الصحافة منتجاً معرفياً يعيد إنتاج الواقع الاجتماعي الموضوعي في صورة عالم رمزي Symbolic World من خلال تقديم صورة لعناصر تتسم بالشمول والوضوح قدر الإمكان، واتساقاً مع الدور الاجتماعي Social Role المؤيد للنظام السائد، يصبح من المتوقع أن تقدم رؤى إصلاحية لعلاج ظاهرة الجريمة في الكويت.

جدول رقم (١٠) يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً للسلوك المطلوب من وجهة نظر الصحافة

البيان	تكرار ك	نسبة %
سلوك اجتماعي وأخلاقي	٥٢	٢٠,٥
سلوك أو تصرف تشريعي وأمني (رسمي)	١٩	٧,٥
غير مبين	١٨٣	٧٢
إجمالي	٢٥٤	١٠٠

وقد أكدت النتائج أن المعالجة الصحفية لم تكن بالفسير وتحليل الظاهرة الإجرامية قدر اهتمامها بعرض ما تصل إليه من خلال مصادرها الرسمية حول الجريمة، ومن هنا كانت الدعوة لاتباع تصرفات أو سن تشريعات أو تعديل قواعد في أضيق حدود حيث لا يتسع لأكثر من الإعلام عن الحدث ومن هنا كان غياب أشكال الرأي، والأشكال التفسيرية ذات الدلالة في الابتكار في معالجة ظاهرة الجريمة وبخاصة في فترة الدراسة الأولى ٨٩ - ٩٠ وإن كانت الصحافة قد اتجهت بعد التحرير إلى عقد ندوات صحفية واستقصاء جوانب الظاهرة بشكل عام، ومع ذلك تظل المعالجة الصحفية بعيدة عن تصوير واقع الظاهرة الإجرامية في الكويت بشكل موضوعي.

ثانياً: اختبار فروض للدراسة:

الفرض الأول: تشويه الواقع الاجتماعي:

«يختلف واقع الجريمة كما تعكسه الصحافة الكويتية عن المؤشرات الواقعية للظاهرة في المجتمع الكويتي، بمعنى أن المعالجة الصحفية تعتمد إلى المبالغة في نشر أخبار الجريمة بما لا يتفق ونسب حدوثها في الواقع».

يؤمن كثير من علماء الاتصال بقوة وسائل الاتصال في تشكيل الواقع الاجتماعي Social Reality وأن الوعي الفردي والجماعي Collective Conscisusness يتشكل من خلال وسائل الإعلام^(٤٦).

وقد نقلت الصحف الكويتية تصريحات لكبار المسؤولين دارت في جملتها حول ضرورة مراعاة الصدق والموضوعية وصالح الكويت في نشر كل ما يتعلق بالجريمة وبخاصة جرائم الخطف، وأنحت باللائمة على الصحف التي سارعت بنشر أنباء الجرائم المثيرة في صدر صفحاتها بعناوين بارزة، مما يفسر القلق تجاه الممارسة الصحفية التي قد تشوه الواقع الاجتماعي في الكويت (انظر مجلة الداخلية: أعداد ٣٤١:٣٤٢).

ويختبر الفرض الأول هذه العلاقة من خلال مقارنة نسب حدوث الجريمة في الواقع ونسب ظهورها في الصحف ومقارنة مكان ارتكاب الجريمة ونوع الفاعلين وفقا للعرض التالي:

د. أنواع الجريمة:

جمع الباحث إحصاءات الجرائم الرسمية خلال فترتي الدراسة (قبل - بعد التحرير) وحسب متوسطا لها لتتم مقارنته بمتوسطات الجرائم كما نشرتها الصحف، وتفصح بيانات الجدول رقم (١٠) عن فوارق بين المؤشرات الواقعية والجريمة كما صورتها الصحافة، فبينما كانت جرائم المصلحة العامة في الواقع تمثل نسبة ٩, ٤٪ عكستها الصحافة بنسبة ٧, ١٥٪ بفارق نسبي قدره ١١, ١٠٪ أما جرائم المال العام فقد كانت نسبة حدوثها في الواقع ٢, ٤١٪ وظهرت في الصحافة بنسبة ١٣, ١٨٪ بفارق نسبي ٢, ٢٨٪. وكانت السرقات بنسبة ٧, ٧٪ في الواقع بينما عرضتها الصحافة بنسبة ٥, ١٨٪ بفارق ٨, ١٠٪ زيادة في المعالجة، وأما جرائم الاعتداء على النفس فقد كانت المؤشرات متساوية تقريبا مع المعالجة الصحفية، وقد يفهم من هذا أن الصحافة عكست الظاهرة بموضوعية، فلماذا الجدل الاجتماعي حول المبالغة في نشر جرائم العرض والآداب؟ إن الاتهام لم يكن منصبا أساسا على الكم بقدر تركزه على أسلوب المعالجة المتغير والبارز بحيث بدت الحالة الأمنية غير قادرة على السيطرة وبخاصة في حادث اختطاف الطفلة «رشا» الذي أثار الرأي العام حتى قبض على المجرم وتم إعدامه.

جدول رقم (١١) يبين نسب حدوث الجريمة في الواقع ونسب ظهورها في الصحافة

نوع الجريمة	البيان	مؤشرات الواقع %	المعالجة الصحفية %	الفارق النسبي %
إضرار بالمصلحة العامة		٤,٩	١٥,٧	١٠,٨+
جرائم المال		٤١,٢	١٣	٢٨,٢-
السراقات		٧,٧	١٨,٥	١٠,٢+
الاعتداء على النفس		٢٢,٧	١٥	٧,٧-
المخدرات والمسكرات		لا يوجد احصاء	١٧	-
العرض والسمعة		١٢,٢	١١,٤	١,٢-
جرائم المرور		غير محدد	١٣	-

ب. مكان ارتكاب الجريمة:

وفقاً لرؤية «كتيليه وجيري» يمكن ربط أنواع معينة من الجريمة بأقاليم معينة ضمن مدرسة الخرائط أو المدرسة الجغرافية وقد بنى العلماء قوانين على هذه القاعدة^(٤٧).

جدول رقم (١٢) يبين نسب حدوث الجريمة في المحافظات الكويتية مقارناً بما ظهر في الصحافة

أماكن الجريمة	التكرار	مؤشرات الواقع	المعالجة الصحفية	الفارق النسبي
		%	%	%
العاصمة	٢٣	٤٢	١٩+	
الجهراء	٩	٥	٤-	
الأحمدي	٨	٣	٥-	
حولي	١٩	٧	١٢-	
الفروانية	١٥	٣	١٢-	
أكثر من مكان	-	٢٧	-	
غير مبين	-	٢١	-	

توضح نتائج العديد من البحوث الاجتماعية أن معدلات الجريمة بصفة عامة مرتفعة في المدن الكبيرة إذا ما قورنت بنسبتها في المناطق الأقل تحضراً، حيث تتنوع الأصول وتباين الخلفيات الثقافية للأفراد وتوضح بيانات الجدول السابق فوارق التغطية الصحفية لظاهرة الجريمة في المحافظات المختلفة فبينما بلغت في جرائم العاصمة بفارق نسبة ١٩٪ انخفضت نسب حدوث الجريمة في بقية المحافظات مقارنة بالمؤشرات الواقعية بنسب متفاوتة.

ج- مرتكبو الجريمة: Criminals

أثبتت نتائج الدراسة أن مرتكبي الجرائم يتوزعون وفقاً لجنسياتهم إلى كويتيين وعرب من دول أخرى وأجانب من دول غير عربية، وشخصيات غير مبيّنة (مجهولة الفاعل).

جدول رقم (١٢) يبين توزيع الجرائم وفقاً للفاعل بحسب جنسيته في المؤشرات وفي الصحافة

المعدل	مؤشرات الواقع	المعالجة الصحفية	الفارق النسبي
الجنسية	%	%	%
كويتيون	٤٧,٥	٩١	١١,٧-
عرب من دول أخرى	٣٧,٣	١٩	٢٩,٨
أجانب	١٥,٢	٢٩	٣,٨
غير مبيّن	-	١١٥	-
إجمالي	١٠٠	٢٥٤	١٠٠

وأهم ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول أن الصحافة ركزت على ربط الجريمة بمرتكبيها في ١٣٩ حالة مقابل تجهيل الفاعل في ١١٥ حالة، فأما الحالات المعروفة فقد كانت كويتيين بنسبة ٨,٣٥٪ وهي نسبة أقل مما تؤكد المؤشرات الواقعية وبخاصة بعد حرب التحرير حيث لوحظ زيادة الكويتيين المتورطين في بعض الجرائم.

د. جنس الفاعل:

يمثل جنس الفاعل أحد العوامل المؤثرة في حجم الجرائم المختلفة فقد كشفت الإحصاءات عن فروق ذات دلالة بين المرأة والرجل من حيث الكم والنوع في ارتكاب الجريمة، ويختلف حجم تورط المرأة في الجريمة وفقا لنوع الجريمة ذاتها فهناك جرائم تتفوق فيها على الرجل كالإجهاض وقتل الأطفال بينما مساهمتها في جرائم النفس قليلة، كما أن المرأة أكثر تأثرا بالعوامل الخارجية للإجرام مثل التغيرات الاجتماعية الحادة^(٤٩).

وفي إطار اختبار الفرض الخاص بدور الصحافة في تشويه الواقع كان نوع Sex المجرم أحد محكمات الاختبار، وقد أوردت نتائج الدراسة الفروق بين مرتكبي الجرائم في الكويت على نحو يؤكد تأثير متغير النوع، فقد تبين أن ٨, ٣٥٪ مما عرضت الصحافة من جرائم كان مرتكبوها من الذكور في حين نسبة الإناث ٧, ٤٪ مع الأخذ في الاعتبار أن أكثر من ٤٠٪ من الجرائم مجهلة أي غير معروف جنس مرتكبيها، ٨, ٢٪ من المجرمين هم شخصيات اعتبارية كشركات ومؤسسات ومحلات.

وتشير إحصاءات الواقع إلى أن الذكور يمثلون ٨, ٧٤٪ من مرتكبي الجنايات والجنح في حين تمثل الإناث ٢, ٢٥٪ بفارق نسبي قدره ٦, ٤٩ وبفارق نسبي في المعالجة الصحفية قدره ١, ٤٦٪ ويمكن التأكيد هنا على أن الصحافة كادت تتفق في نشر الجرائم الخاصة بالذكور والإناث مع مؤشرات الواقع تقريبا، مع ملاحظة أن نسبة ٥, ٤٤٪ من الجرائم التي تناولتها الصحافة لم يتبين جنس مرتكبيها.

جدول (١٤) يبين توزيع عينة الدراسة وفقا لجنس المجرمين في الإحصاء الرسمي والتغطية الصحفية

النوع	المؤشرات	مؤشرات الواقع	المعالجة الصحفية	الفارق النسبي
النوع	٪	٪	٪	٪
ذكور	٧٤, ٨	٥٠, ٨	٢٤, ٨	
إناث	٢٥, ٢	٤, ٧	٢٠, ٥	
غير مبين	-	٤٤, ٥	-	
إجمالي	١٠٠	١٠٠		

هـ- السن: Age

يكاد يكون الاتفاق على تأثير السن في الظاهرة الإجرامية أحد أهم ركائز علم الإجرام، وكما يؤكد رجال القانون والاجتماع فإن الجريمة مرتبطة بسن الإنسان ومراحل نموه، كما أن العقاب مرتبط بالسن أيضاً، ويقسم الباحثون المجرمين إلى أحداث تقل أعمارهم عن ١٨ سنة وبالغين وهم من تجاوزوا هذا السن حال ارتكابهم الجرائم^(٥٠)، ويختلف الإنسان في طفولته عنه في رشده وشيخوخته من حيث الاستجابة للضغوط الخارجية والداخلية والملاحظ أن صغار السن يتسمون بعدم النضج وعدم الاستقرار نتيجة التناقضات الداخلية والخارجية وعلى هذا يكون إجرام الحدث محدوداً بقدراته التطورية.

ومن خلال تحليل البيانات الواقعية مقارنة بما نشرته الصحافة في فترتي الدراسة تبين أن هناك انجها إلى عدم الاهتمام بتفاصيل المجرم حيث وجد أن ١، ٤٨٪ غير معروف ما إذا كانوا صغاراً أم كباراً ومع ذلك فهناك مؤشر يوضح الفوارق ذات دلالة بين حجم التغطية الصحفية والإحصاء الرسمي، بحيث لم تتفق النسب الموضحة بالجدول رقم (١٥) والفارق لصالح الإحصاءات الرسمية، وقد يرجع هذا الفارق إلى أخطاء الممارسة الصحفية التي لم تف بحق الجهاير في المعرفة الكاملة بشخص مرتكبي الجرائم في الكويت.

جدول (١٥) يبين توزيع مرتكبي الجرائم وفقاً للسن في الإحصاء والتغطية الصحفية

المؤشرات	مؤشرات الواقع	المعالجة الصحفية	الفارق النسبي
السن	%	%	%
أحداث	٢٠,٤	٩,٨	١٠,٦
بالغون	٧٩,٦	٤٢,١	٣٧,٥
غير مبين	-	٤٨,١	-
إجمالي	١٠٠	١٠٠	

من خلال العرض السابق أمكن رصد أهم المؤشرات التي تثبت صحة الفرض الأول:
١- من حيث نوع الجريمة اتجهت المعالجة الصحفية إما إلى المبالغة بالتضخيم كما في جرائم

المصلحة العامة أو جرائم المال الخاص (السراقات) أو إلى التسطيط كما في جرائم العرض والسمعة والاعتداء على النفس، وفي كلتا الحالتين يحدث تشويه لواقع الظاهرة.

٢- فيما يتصل بمكان وقوع الجريمة صورت الصحافة العاصمة على أنها تحفل بمعظم الجرائم في حين لم تركز على ما يحدث في المحافظات الأخرى بل عمدت إلى إغفال النشر لأسباب تتعلق بآليات الممارسة الصحفية التي تتجه إلى الاهتمام بالمدن الكبرى أكثر من اهتمامها بأقاليم نائية^(٥١) ولم تحقق هدف الإعلام على الوجه الأكمل فقد ظلت نسبة ٢١٪ من الجرائم المنشورة غير محددة المكان.

٣- اختلفت التغطية الصحفية عن المؤشرات الواقعية من حيث نسبة الجريمة إلى الكويتيين وغير الكويتيين وفي حين تذكر الإحصاءات الرسمية أن زيادة حقيقية حدثت في ارتكاب المواطنين للجرائم وبخاصة بعد الغزو، فإن الصحافة لم تعكس هذه النتيجة بشكل منتظم بل قد تناقضت الممارسة الصحفية مع الإحصاءات الرسمية ومع نفسها فبينما الإحصاء الرسمي يشير إلى أن العرب يركبون ٣٧, ٣٪ من الجرائم على أنهم أقل ارتكاباً للجريمة فلم تزد نسبتهم عن ٧, ٥٪ من جملة الجرائم التي وردت في عينة الدراسة، وقد يرجع ذلك إما إلى تقصير من جانب الصحافة أو إلى اعتبارات أمنية.

٤- مع أن الصحافة أوضحت أن الذكور يركبون أكثر من ٥٠٪ من الجرائم مقابل نسبة ٤, ٧٪ للإناث فقد اخفقت في نسبة ٤٤, ٥٪ من الجرائم إلى مرتكبيها فظلت غامضة، كما كانت الفوارق النسبية بين المؤشرات الواقعية والتغطية الصحفية ذات دلالة لصالح الإحصاء الرسمي.

٥- وأخيراً من حيث عامل السن ظل أكثر من ٤٨, ١٪ من الجرائم غير واضح ما إذا كان الأحداث أم الكبار هم الذين ارتكبوها كما كانت الفوارق النسبية بين المؤشرات الواقعية والتغطية الصحفية ١٠, ٦٪ في حالة الأحداث، ٣٧, ٥٪ في حالة البالغين لصالح الإحصاءات الرسمية، وكل هذه الفروق معنوية عند مستوى ثقة ٠, ٥٪.

ومن هنا فإن فرض تشويه الواقع الاجتماعي الخاص بالجريمة في الكويت قد تأكدت صحته كما تأكد النقاش الاجتماعي الذي نقلته الصحافة تحت عناوين «جرائم الخطف لا تمثل ظاهرة ونشرها في الصحف مبالغ فيه» (مجلة الداخلية: ٤٣٢) «الصحف والجريمة»، «الجرائم في الكويت ارتفعت إلى ١٦, ٧٪ بعد التحرير» (جريدة الخليج: ١٩٩٣). «العنف زاد وانتشر بين المواطنين. وجرائم الصغار أرقام مذهلة (القيس: ١٠ / ٥ / ١٩٩٤)» ٨٥٪ من مرتكبي الجرائم

كوبيتون» (الوطن ٤/٨/١٩٩٢). وما يوضح هذا التناقض في المعالجة الصحفية ما نشر تحت عناوين: «هناك انخفاض في معدل الجريمة» (المجلة: ٨/١٩٩٣). وبذلك يمكن القول إن الصحافة الكويتية قد ساعدت على خلق مناخ يتسم بعدم الدقة حول أبعاد الجريمة في الكويت، كما تناقضت المعالجة بين الصحف الثلاث في رصد معدلات الجريمة بما قد يسهم في تكوين واقع اجتماعي مشوه لدى القراء.

الفرض الثاني: «تأثير الزمن»

«تختلف المعالجة الصحفية لظاهرة الجريمة باختلاف الفترة الزمنية بمعنى أن الصحافة الكويتية في معالجتها لظاهرة الجريمة قد تأثرت بظروف الغزو العراقي للكويت» حدد الباحث متغير المعالجة الصحفية في «القوالب الصحفية، ومصادر المادة الصحفية وعناصر الإبراز ومكان النشر. وحجم ظاهرة الجريمة».

أولا المعالجة الصحفية:

أ - الأشكال والقوالب الصحفية:

أوضحت نتائج التحليل سيادة النمط الخبري في معالجة الصحافة الكويتية لظاهرة الجريمة حيث بلغت مساحة المادة الخبرية في عينة الدراسة ٨١,٥ ٪، مقابل نسبة ١٨,٥ ٪ للأشكال التفسيرية كالحديث الصحفي والتحقيق والمقال.

ب. مصادر المادة الصحفية:

وفما يتصل بمصادر استقاء مادة الاتصال المتعلقة بالجريمة تبين أن الاعتماد على المصادر الرسمية هو الغالب على الممارسة الصحفية حيث احتل نسبة ٦٤,٧ ٪ مقابل نسبة ٢٩,٧ ٪ للمصادر غير الرسمية ونسبة ٥,٦ ٪ غير معلومة المصدر، وتمثلت المصادر الرسمية في أقسام الشرطة ٣٢,٧ ٪، ورجال الشرطة ٧٩ ٪ ومسؤولين إداريين ١١ ٪ ووزراء ٢,٤ ٪، وكانت المصادر غير الرسمية ممثلة في الدراسات العلمية ١٠,٢ ٪، الشهود ٩,١ ٪، المتهمون ٤,٧ ٪، الضحايا: ٦,٣ ٪ ومتخصصون بنسبة ٤,٧ ٪، بينما كانت المادة غير معلومة المصدر بنسبة ٦,٧ ٪ تقريبا.

وقد وجدت علاقة ارتباط متوسطة الشدة بين الزمن وبين الاعتماد على المصادر الرسمية

عند مستوى ٥٪ فكانت نسبة اعتماد صحيفة الوطن على المصادر الرسمية ٤١٪ وصحيفة السياسة ٣٥٪ أما صحيفة الأنباء فكانت نسبتها ١٩٪ والفارق النسبي دال إحصائياً عند مستوى ثقة ٠٥٪.

ج- عناصر الإبراز:

أما عن عناصر الإبراز فقد تبين أن الصحافة الكويتية قد ركزت على العناوين البارزة بنسبة ٤٨,٨٪ ونشر صور شخصية للمتهمين بنسبة ١٢,٢٪ وصور موضوعية بنسبة ١٢,٢٪. ويلاحظ نشر صور المتهم إذا كان من جنسيات غير الكويتيين ولا يوجد اختلافات ذات دلالة بين الصحف الثلاث أو بسبب متغير الزمن في هذه الفئة.

د- مكان نشر الجريمة:

يعد مكان نشر أخبار الجريمة دالاً من الناحية الإعلامية والاجتماعية وقد أكدت النتائج أن الصحافة الكويتية بشكل عام تتجه إلى نشر الجريمة في صفحات داخلية بنسبة ٧٤,٨٪ في حين كانت الصفحة الأولى تحتل ٧,٩٪ فقط وكان نشر الجريمة في الصفحة الأولى والصفحات الداخلية معاً بنسبة ١٧٪. بينما لم تستغل الصفحة الأخيرة في نشر ما يتصل بالجريمة. ولم يثبت وجود اختلاف دال إحصائياً بين الصحف الثلاث عبر الزمن في إبراز مادة الجريمة من حيث موقع النشر وهو ما يؤكد نمطية التغطية الصحفية للجريمة، وإذا كان هذا فيما يخص «موقع النشر» فإن نتائج الدراسة قد بينت وجود اختلافات دالة إحصائياً فيما يخص العناصر الأربعة الأخرى وهي: القوالب الصحفية، عناصر الإبراز، المصادر الصحفية حيث بلغت قيمة (ت) على الترتيب: ٩٢,٠, ٩٠,٠, ٦٢,٠, ٧٧,٠، ويؤكد هذه النتيجة صحة الفرض الثاني للدراسة.

جدول رقم (١٦) يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً للمعالجة الصحفية
لمادة الجريمة في الكويت

المعالجة الصحفية	البيان	تكرار ك	نسبة %
الأشكال والقوالب الصحفية	المادة الخيرية	٢٠٧	٨١,٥
	التحقيق الصحفي	٢٥	١٠
	الحديث الصحفي	١٤	٥,٥
	أشكال الرأي (مقال)	٨	٣
	إجمالي	٢٥٤	١٠٠
مصادر المادة الصحفية	مصادر رسمية	١٩٦	٦٤,٧
	مصادر غير رسمية	٩٠	٢٩,٧
	غير معلوم المصدر	١٧	٥,٦
	إجمالي	٣٠٣	١٠٠
عناصر الابرار	عناوين بارزة	١٢٤	٤٨,٨
	نشر الصور الشخصية	٣١	١٢,٢
	نشر صور موضوعية	٣١	١٢,٢
	رسوم إحصائية	٣	١,٢
	غير مبين	٦٥	٢٥,٦
	إجمالي	٢٥٤	١٠٠
مكان النشر	الصفحة الأولى	٢٠	٧,٩
	الصفحات الداخلية	١٩٠	٧٤,٨
	الصفحة الأخيرة	١	٠,٤
	صفحة أولى وداخلية	٤٣	١٧
	إجمالي	٢٥٤	١٠٠

ثانياً: تأثير الزمن على معدلات نشر الجريمة

استكمالاً لاختبار الفرض الثاني استخدم الباحث تحليل السلاسل الزمنية Time Analysis لاختبار تأثير الفترات الزمنية على معدلات التغطية للجريمة، وقد تبين من النتائج أن هناك

اختلافات جوهرية بين فترتي الدراسة فقد كانت معدلات التغطية الصحفية في الفترة الأولى ٨٩-١٩٩٠، مرتفعة نسبياً عن الفترة الثانية ٩٣-١٩٩٤، أي أن هناك فارقا لصالح الفترة الأولى قبل غزو العراق للكويت، وقد شهد يناير من عام ١٩٩٣ تزايداً ملحوظاً حيث كان الفارق (٥١) جريمة لصالح فترة ما بعد التحرير، وبشكل عام لم تتفق التغطية الصحفية في فترتي الدراسة، وباختبار فرضية الاختلاف T. Test بين الفترتين وجدت اختلافات ذات دلالة يمكن ارجاعها إلى المناخ الذي كان سائداً في عام ١٩٨٩ الذي تأثر بسقوط سوق المناخ (سوق الأسهم) وأثره على حجم الجريمة كما وكيفا، والآثار السياسية والاجتماعية للحرب بعد تحرير الكويت على مجمل عناصر الظاهرة الإجرامية.

إن صحة هذا الفرض تؤكد صحة الفرض الذي اختبرته دراسة Wesserman ويقضي بأن للتغير السياسي والاجتماعي تأثيراً على معدلات حالات القتل، وأن للفترات التاريخية تأثيراتها على المؤسسات الإعلامية فتحدد بشكل غير مباشر مضمون التغطية الصحفية للجريمة^(٥٢).

الفرض الثالث: «الجريمة الوافدة»

افترض البحث «أن الممارسة الصحفية تعتمد إلى إظهار الجريمة في الكويت على أنها جريمة وافدة ترتبط بالعمالة الأجنبية أكثر من ربط الظاهرة بمتغيرات بنائية في المجتمع الكويتي أو بعوامل نفسية أو بيولوجية».

ويستند هذا الفرض إلى مقولات نظرية «تنازع الثقافات» التي ترى أن الجريمة تنشأ من التصادم الذي يحدث في المجتمع الواحد بين قواعد السلوك المختلفة التي تعتبر حالة الكويت مما تنطبق عليها هذه النظرية بالنظر إلى أفواج العمالة القادمة من ثقافات أخرى ينظر أصحابها إلى ثقافة الكويت على أنها مفروضة عليهم ولكي يحققوا طموحاتهم المادية يلجأون أحياناً للخروج على القانون والثقافة السائدة.

وقد اختبر هذا الفرض من خلال عدة متغيرات أولها جنسية مرتكبي الجريمة، وجنسية الضحية، وأسباب الجريمة، والمنظور الخاص بتفسير الصحف للظاهرة الإجرامية.

جدول رقم (١٧) يبين نسبة توزيع المجرمين والضحايا بحسب الجنسية

الجنسية	التغطية الصحفية	تكرار	نسبة
الجنسية		%	%
المجرم	كويتي	٩١	٣٥,٨
	عربي	١٩	٧,٥
	أجنبي	٢٩	١١,٤
	غير ميين	١١٥	٤٥,٣
	إجمالي	٢٥٤	١٠٠
الضحية	كويتي	٦١	٢٤
	غير مواطن	١٦	٦,٣
	الاثنين معا	٥٦	٢٢
	غير محدد	١٢١	٤٧,٦
	إجمالي	٢٥٤	١٠٠

أ. جنسية مرتكبي الجريمة:

أوضحت النتائج أن مرتكبي الجريمة من المواطنين تمثل نسبة ٣٥,٨٪ في حين كانت نسبة مرتكبي الجريمة من العرب (غير الكويتيين): ٧,٥٪ وكانت نسبة الأجانب ١١,٤٪ في حين ظلت نسبة ٤٥,٨٪ من مرتكبي الجريمة غير معروفة الهوية.

ب. جنسية الضحايا:

تبين من التحليل أن جنسية ضحايا الجريمة في الكويت يتوزعون كالآتي: مواطنون بنسبة ٢٤٪ وغير مواطنين ٦,٣٪ ويشكل وقوع جرائم على المواطنين وغيرهم معا نسبة ٢٢٪، بينما ظلت نسبة ٤٧,٦٪ غير محددة الجنسية.

ج. أسباب الجريمة:

بالرغم من سيادة المادة الخبرية في تغطية حوادث الإجرام في الكويت وضالة المادة التفسيرية، فقد أمكن تحديد الأسباب التي تكمن وراء ارتكاب الجريمة كما عرضتها الصحافة الكويتية «عينة الدراسة» فجاءت الأسباب المتعلقة بالتنافر الثقافي في الترتيب الأول بنسبة ٣٣,٥٪ ثم الأسباب الاجتماعية بنسبة ٢٣,٥٪ ثم العوامل الاقتصادية ١٨,٥٪ ثم الأسباب

السياسية: ١٥٪ والمرضى النفسي ٧, ٥٪ وأخيراً الأسباب التكوينية (البيولوجية) بنسبة ٢٪. ويلاحظ ارتفاع نسبة الأسباب المتصلة بتنازع الثقافات بفارق ١٠٪ عن أكبر درجة في أسباب الجريمة كما عكستها الصحافة في جدول رقم (١٨).

جدول رقم (١٨) يبين أسباب الجريمة

أسباب الجريمة	تكرار ك	نسبة ٪
اجتماعية	٦٠	٢٣, ٥
تنافر ثقافي	٨٥	٣٣, ٥
المرض النفسي	١٩	٧, ٥
عوامل اقتصادية	٤٧	١٨, ٥
قصور بيولوجي	٥	٢
أسباب سياسية	٣٨	١٥
أخرى	-	-
إجمالي	٢٥٤	١٠٠

وقد كانت جرائم الوافدين تتمثل عادة في تفجير أماكن عامة والسطو المسلح وتصنيع الخمر والسرققات وترويج المخدرات والتعاون مع العراق وكلها جرائم الهدف منها تحقيق ثروة مادية بالدزجة الأولى، حيث تبين أن هذا الدافع بلغ نسبة ٤, ٣٧٪ يليه دافع الجنس واللذة بنسبة ٤, ١٣٪ ثم دوافع الانتقام بنسبة ١, ٩٪ بينما بلغ حجم دوافع الاستهتار بالقانون في جرائم المرور وانتهاك حرمة الأديان نسبة ٤, ٢٦٪، ويربط هذه النتيجة بالمداخل النظرية بشأن المعالجة الصحفية لظاهرة الجريمة في الكويت تبين أن المنظور النفسي أكثر المنظورات بروزاً حيث احتل نسبة ٥, ٣٣٪ ثم جاء المنظور الاجتماعي المتمثل في إرجاع الجريمة للتفكك الأسري واختلال العلاقات الاجتماعية في المدرسة وأماكن العمل ورفاق السوء، بنسبة ٣, ٢٨٪، ثم كان المنظور السياسي الذي ارتبط بجرائم العنف والإرهاب والتعاون والتجسس وحياسة السلاح وانتهاك حرمة الدين، وذلك بنسبة ٤, ٢٢٪ وجاءت معالجة الجريمة من منظور ديني بنسبة ١, ٣٪ وقد عالجت الصحافة الجريمة بكثير من الحياد وقليل من التفسير العلمي وهذا ما يفسر كثرة الاعتماد على المصادر الرسمية في استقاء أنباء الجريمة.

الفرض الرابع: «النشر للجرائم الرسمية»

تعتمد الصحافة في تغطيتها لظاهرة الجريمة على الجهات الرسمية وتفتقر إلى المبادرة في كشف الجريمة، بمعنى أنها تعرض فقط ما يصل إلى علم السلطات الرسمية دون الاعتماد على مصادرها الخاصة في استقاء أنباء الجريمة في المجتمع الكويتي.

نظرا لخصوصية ظاهرة الجريمة وأخذاً في الاعتبار العوامل المؤسسية والإنسانية التي تعمل في ظلها الصحافة، فإن التغطية الصحفية لظاهرة الجريمة لا تتمتع بحرية كاملة شأن ظواهر أخرى عديدة، ومن هنا يأتي اعتماد الصحف على المصادر الرسمية بارزا على حساب الاعتماد على عنصر المبادرة في كشف بؤر الاجرام والفساد وهذا ما أوضحه تحليل البيانات.

جدول رقم (١٩) يبين توزيع عينة الدراسة وفقا لاعتماد الصحف على المصادر الصحفية

المصادر	البيان	تكرار ك	الفارق النسبي %
مصادر رسمية (أقسام شرطة - محاكم - مسئولين)	١٩٦	٦٤,٧	
مصادر أطراف الجريمة (شهود - ضحايا - متهمون)	٥١	١٦,٨	
دراسات علمية ومتخصصون	٣٩	١٢,٩	
غير معلوم المصدر	١٧	٥,٦	
إجمالي	٣٠٣	١٠٠	

وقد ثبت وجود اختلاف بين الصحف في الاعتماد على المصادر الرسمية وغير الرسمية بحيث كان اعتماد صحيفة الوطن على المصادر الرسمية يفوق اعتماد السياسة والأنباء على هذه المصادر:

- الوطن تعتمد بنسبة ٤١٪ على المصادر الرسمية.
- السياسة تعتمد بنسبة ٣٥٪ على المصادر الرسمية.
- الأنباء تعتمد بنسبة ١٩٪ على المصادر الرسمية.

مناقشة النتائج

انطلاقاً من ضرورة تناول العلمي للظواهر الاجتماعية وعلاقتها الجدلية المعقدة، كانت هذه الدراسة، وتحدد إطارها النظري في التفسير الاجتماعي للظاهرة الإجرامية ولأن أي سياسة توضع للحد من ظاهرة الجريمة ينبغي أن تستند إلى نظرية في أسباب الجريمة^(٥٣) فقد حاول الباحث اختبار مجموعة من الفروض يحقق اختبارها مزيداً من الفهم لمسببات الجريمة وطرق الحد منها في المجتمع الكويتي.

ويختلف موقف العلماء من وسائل الإعلام فيما يتصل بقدرتها على تنشئة «جيل من المجرمين» أو في ميزانيتها التي يمكن أن تشكل أداة للضبط الاجتماعي غير الرسمي. وبين هؤلاء وهؤلاء متصل كامل من الجدل العلمي حول إسهام الاتصال الجماهيري سواء في تسبب السلوك المنحرف Deviant Behavior أو في خلق حالة من الفوضى واللامعيارية أو في الارتقاء بوعي الجمهور وتنشئته اجتماعياً بحيث تشكل «رأي عام ناضج» له صلاحياته وفعاليات الإحاطة بالسلوك الإنحرافي والحد من الظواهر الاجتماعية التي تهدد كيان المجتمعات الحالية، وأخيراً يثور الجدل حول دور الاتصال الجماهيري في «تشويه الواقع الموضوعي» حينما تعكسه المؤسسات الاتصالية الواقعة تحت ضغوط التكنولوجيا والعوامل البنائية والإنسانية.

«تشويه الواقع»

من النتائج الرئيسة لهذه الدراسة، ثبوت صحة الفرض القائل إن الممارسة الصحفية فيما يتصل بتغطية الجريمة في الكويت تعتمد إلى تشويه الواقع الاجتماعي إما بالإثارة والتضخيم أو بالاختزال والتسطيح، وقد أوضحت المقارنات بين المؤشرات الواقعية لحدوث الجريمة ونسب حدوثها كما قدمتها الصحافة، تباينات جوهرية بين خريطة الجريمة الواقعية وتصوير الصحافة للظاهرة «Media Portrays».

ففي تغطية ما يتصل بالمصلحة العامة من جرائم تفيد المؤشرات الواقعية بأن نسبة هذه الجرائم لا تزيد عن ٥٪ من إجمالي الجرائم في حين أوردت الصحافة نسبة حدوث هذه الجرائم بفارق نسبي قدره ٨، ١٠٪، ومن حيث مكان وقوع الجريمة تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن العاصمة تحفل بـ ٢٣٪ مما يحدث من جرائم في حين أبرزت الصحافة أن ٤٢٪ من الجرائم

مرتبطة بالعاصمة بفارق نسبي قدره ١٩٪. وقد ربطت الصحافة بعض الجرائم بالعمالة الوافدة وذلك بنسبة ١٨,٩٪. ولم يتبين جنسية ٣,٤٥٪ من مرتكبي الجرائم، وفي حين تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن الكويتيين قد تورطوا في الإجرام بنسبة ٥,٤٧٪ فقد أبرزت الصحافة ٨,٣٥٪ فقط من الجرائم التي يرتكبها كويتيون بفارق معنوي قدره ٧,١١٪، ومن حيث نوع المجرم أهملت الصحافة جرائم المرأة وعجزت عن توضيح جنس الفاعل في ٥,٤٤٪ من الجرائم موضع التحليل، ومن حيث السن أبرزت الصحافة جرائم البالغين بينما اختزلت جرائم الأحداث بنسبة ٦,١٠٪ بين الواقع والمعالجة الصحفية.

إن تفسير هذه النتائج يعتمد على فهم السياسات التحريرية، وروتين العمل الداخلي ومعايير الأهمية والقيم الخبرية News Values، كما أن هناك ضغوط جماعات المصالح والمعلنين والصالح العام الذي يقتضي أحيانا منع النشر في قضايا معينة، وفي ظل هذه الضوابط لا يتصور وجود تغطية صحفية دقيقة لكل الجرائم، ومن هنا فإن ما يصل إلى القارئ يمر بسلسلة طويلة من حراس البوابة Gate Keepers لا يفي الجمهور في المعرفة حول واقع الجريمة.

تأثير الظرف الاجتماعي والسياسي:

إن ارتباط الجريمة بالتغير الاجتماعي أمر تقرره دراسات عديدة وقد حاولت هذه الدراسة اختبار هذه الفرضية في ظل الظرف الاجتماعي والسياسي الذي أحاط بالشعب الكويتي مع مطلع التسعينيات.

ومن خلال تحليل السلاسل الزمنية تبين أن هناك اختلافا في حجم الظاهرة كما وفي أنماط الجريمة نوعا، فقد برزت أنماط إجرامية بعد تحرير الكويت تمثلت في التعاون مع العراق تحت عناوين مثل هذه السيدة مطلوب إعدامها بتهمة خيانة الكويت لصالح العراق: (المجلة عدد: ٧٧٣) القبض على هاتك عرض طفلة في الثالثة (الوطن: ٧/ ١٩٩٤) بعد وقوع خمس انفجارات: الكويتيون يخمنون والفاعل مجهول (الخليج عدد ٩/ ١٩٩٤) وكذلك جرائم حيازة الأسلحة التي وصلت نسبتها إلى ٧,٤٪ من جملة ٢٥٤ خضعت للتحليل وعناوين أخرى مثل: الجاني هاجم ضابط المباحث بالقنابل وأوقع ٣ إصابات (صوت الكويت: ٥/ ١٩٩٢)، بينما غلبت جرائم المال والقتل على فترة ما قبل الغزو العراقي، ويفسر هذه النتيجة سقوط سوق المناخ وما تبعها من انهيار اقتصادي أدى إلى إفرازات تمثلت في كثرة حوادث الانتحار والتزيف

وإصدار شيكات بدون رصيد.

أما عن التغير في الكم فقد عكست الصحافة هذا التغير تحت عناوين بارزة: «نرصد الأنماط الإجرامية بعد الغزو ... ازدياد الجرائم العنيفة والسطو المسلح» (الأنباء: ٧/ ١٩٩٢). «٤٣ جريمة في الكويت يوميا و٣٧ يقعون في قبضة الشرطة» (السياسة: ٥/ ٤/ ١٩٩٤). «الأنوثة والإغراء سلاح المرأة في الجريمة والحصيلة ١٢٣٤ متهمه عام ١٩٩٢» (السياسة ٧/ ٣/ ١٩٩٣).

«١٢ ألف جريمة عام ١٩٩٢ مقابل ١٦ ألف عام ١٩٨٩» (السياسة: ١٠/ ١٩٩٣). وقد كان للتغير الاجتماعي أثره على تفسيرات الصحافة لأسباب الجريمة فقد تركزت النقاشات حول تأثير الغزو العراقي في الظاهرة الإجرامية، وجاءت عناوين الصحف مؤكدة لهذا التفسير. «الجريمة في الكويت أحد إفرازات الغزو العراقي» (الرياض: ٧/ ١٩٩٣) «الغزو العراقي السبب المباشر» (صوت الكويت: ٨/ ١٩٩٢)

وقد فسرت المادة الصحفية هذا التأثير من خلال ربطها لأحداث الغزو وما صاحبه من معاملة قاسية ومشاهدة فظائع الاحتلال والتعذيب مما ترك آثارا نفسية شكلت خلا وبخاصة لدى صغار السن الذين يتأثرون بالعوامل الخارجية أكثر من البالغين وهكذا فإن هذه الرؤية لأسباب ارتفاع معدل الجريمة في الكويت لم تكن لتظهر لولا ذلك الحدث التاريخي.

الجريمة الوافدة:

أكدت نتائج الدراسة فعالية عامل «التنافر الثقافي» الناشئ عن اعتماد البنية الاجتماعية في الكويت على العمالة الوافدة التي تحمل معها ثقافات ليست بالضرورة متطابقة أو حتى يمكن أن تتكيف مع المعايير السائدة في الكويت ومن هنا يتوقع حدوث تنافر ثقافي يسفر عن خروج محتمل على القانون، وقد بدا هذا في تحديد المجرم حيث تبين أن ١٨, ٥٪ من مرتكبي الجريمة أجانب (عرب وغير عرب) وهناك نسبة ٤٥, ٨٪ لم توضح الصحافة جنسياتهم. وفي تحديد فرص وقوع الأجانب ضحايا للجريمة تبين أن ٦, ٣٪ فقط كانوا ضحايا في حين تصل نسبة المواطنين الذين وقعوا ضحايا إلى ٢٤٪. فإذا أضفنا إلى ذلك حجم التفسير المتصل بالتنافر الثقافي لسببية الجريمة كما صورتها الصحافة، يمكن القول إن هناك اتجاها إلى ربط العمالة الوافدة بأنماط إجرامية محددة، وبكمية الجرائم في مجتمع خليجي يعتمد بصفة أساسية على هذه العمالة وقد

توصلت إحدى الدراسات التي أجريت في مجتمع الامارات إلى صحة فرض مفاده «أن موجات الجريمة التي تصل إلى انتباه الناس ليست إلا موجات الجريمة في الصحف، وماهذه بدورها إلا موجات العمالة الوافدة الأجنبية نفسها - مدا وجزرا^(٥٤) إن العمالة الوافدة وحدها لا تمثل إلا جانباً واحداً من أسباب الظاهرة، والصحافة الكويتية وإن أعطت هذا العامل أهمية كبيرة فإنها لم تهمل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولعل عناوين مثل:

«الأبعاد الاجتماعية لجرائم المجتمع» (القبس: ١٩٩٣/٥)

«سياسة إحلال العمالة أدت إلى ظهور بطالة تتسكع في الشوارع» (القبس: ١٩٩٣/١١).

«التركيبة السكانية وظاهرة التناسل الاجتماعي ظاهرتان خطيرتان» (القبس: ١٩٩٣/١).

«تسرق ذهب مخدومتها وترسله إلى سيلان» (الأبناء: ١٩٨٩)

«التفكك الأسري والإعلام وراء زيادة جرائم الأحداث» (الأبناء: ١٩٩٣)

توضح شمولية التفسير الاجتماعي كما قدمته الصحافة مع تركيزها على متغير الغزو العراقي الذي فرض نفسه على الممارسة الاجتماعية والمناقشة الحرة في المجتمع ومع ذلك لم تهمل معالجة تأثير العمالة الوافدة في الظاهرة الإجرامية.

الصحافة وحقوق الجماهير في المعرفة:

إن قراءة متأنية لنتائج هذه الدراسة يمكن أن توجه نظر باحث الاجتماع إلى سمات المعالجة الصحفية لظاهرة الجريمة والتي يمكن الحكم عليها فيما بعد، هل أوفت بحقوق الجماهير في المعرفة؟ وهل نقلت المناقشة الحرة حول ظاهرة الجريمة في المجتمع الكويتي؟ أما حقوق الجماهير في المعرفة فقد قدمت الصحف عينة الدراسة ٢٥٤ وحدة تحليل تمثل ١٦٨ عدداً في ثلاث صحف كويتية لتمثل مجتمع الدراسة في عامين والذي بلغت إصداراته: ١٢٩ عدداً، وهكذا يمكن القول إنه من الناحية الكمية تعد التغطية معقولة، ولكن الاستقرار الكيفي للنتائج يفيد بأن الصحافة لم تف حقا بواجبها في الإعلام والتفسير. فقد بلغت نسبة المواد الخيرية ٨١,٥٪ مقابل ١٨,٥٪ لأشكال الرأي والتفسير. ومن حيث الاعتماد على المصادر الرسمية والأمنية والشرطية كان الاعتماد بنسبة ٤٦,٧٪ مقابل اعتماد ضئيل على المتخصصين والدراسات العلمية، وهكذا افتقدت الصحافة إلى المناقشة العميقة للظاهرة الإجرامية، وافتقدت إلى المبادرة في كشف الانحراف.

وقد برزت سمة أخرى للمعالجة تؤكد عدم قدرة الصحافة على الوفاء بحق الجماهير في المعرفة حول الجريمة، ممثلة في «تجهيل» أو عدم ذكر تفاصيل هامة في مجمل الظاهرة الإجرامية في الكويت مثلاً فيما يتصل بنمط الإجرام، حيث ظلت نسبة ٩, ١٨٪ من الجرائم غير معروف نمط ارتكابها فردياً أم جماعياً. وبخصوص نوع المجرم أو المتهم بقيت نسبة ٥, ٤٤٪ غير معروفة للجمهور ما إذا كانوا ذكورا أو إناثا. ومن حيث جنسية المتهمين لم تستطع الصحافة تحديد هوية ٣, ٤٥٪ منهم.

وأما عن ضحايا الجريمة فلم يتحدد نوع ٧, ١٥٪ منهم ولم يتبين أعمار ٣, ٤٣٪ من الضحايا (أحداث/ بالغين) وظلت جنسية ٦, ٤٧٪ منهم غير معروفة. وفي تغطية جهود الشرطة في مكافحة الجريمة لم تبرز الصحافة نوع النشاط في ٣, ١٩٪ من الجرائم، وفي الجهود الطوعية لمكافحة الجريمة كانت نسبة المادة التي أهملت الصحافة توضيح جهود المواطنين فيها تصل إلى ٧٨٪ من إجمالي الجرائم المنشورة ولم تطرح الصحافة مقترحات محددة للعلاج في ٧٢٪ من الجرائم نظراً للغلبة القالب الخبري الذي يفترض فيه الحياد ما أمكن إلى ذلك السبيل.

أما عن نقل المناقشة الحرة في المجتمع فقد كانت في حدود ضيقة في فترة الدراسة الأولى وفي الفترة الثانية بلغت حداً يمكن معه القول إن ظلال الغزو العراقي وما أفرزه من أنماط إجرام جديدة على المجتمع الكويتي قد أجبر الصحافة على إفساح مساحات كبيرة واستخدام قوالب عرض مستحدثة «ندوة الأنباء» والمقالات التحليلية في معالجة واستقصاء أسباب ودوافع السلوك الإجرامي وانتدب لذلك علماء متخصصون وعلماء الدين وإن ظل هذا الحق مبتوراً في العينة بشكل عام.

بقيت ملاحظة هامة أسفرت عنها النتائج المتقدمة وهي اتخاذ الصحافة الكويتية جانب المجتمع في عرضها للجريمة ومراعاة حق المواطنين في عدم ذكر أسماء المتورطين منهم في الإجرام وعدم نشر صورهم ولعل هذا السلوك يحسب للصحافة الكويتية التي لم تحتقر شخص المتهمين ولم تكشف أسرار الحياة الخاصة للضحايا وهنا لا بد من التأكيد على مفهوم المعالجة المتكاملة لظواهر الجريمة حتى يمكن تصوير الواقع تصويراً أميناً لا يتسم بالإفراط أو التفريط، ولا يتوخى سوى صالح الجماعة وصالح الأفراد، حتى لا يهدر مورد الاتصال الجماهيري في مجتمع يمر بمرحلة إعادة بناء، ويعد التخلي عن المساهمة فيها تقاعساً لا يغفره التاريخ لصحافة حرة في مجتمع عربي ينعم بالحرية.

الملخص

في إطار النقاش العلمي لمجمل الظروف والقضايا والمشكلات الاجتماعية من منظور سوسيولوجي، جاءت هذه الدراسة معبرة عن الحاجة إلى تشخيص الأمراض الاجتماعية Social Pathology ومحاولة التنبؤ تمهيدا للفهم المتكامل للأسباب والنتائج والعلاجات المطلوبة لهذه الظواهر المهددة لكيان المجتمعات المعاصرة.

ومن خلال تحليل محتوى Content Analysis لأسبوع صناعي مكون من ١٦٨ يوما موزعة زمنيا على «عام قبل الغزو وعام بعد التحرير»، في ثلاث صحف كويتية هي الوطن والأبناء والسياسة، كشفت هذه الدراسة عن عدة نتائج منها: أن «الميديا» في عصرنا الحاضر يمكن أن تشوه الواقع الاجتماعي مما ينتج عنه تزييف الوعي الجمعي بحقائق الحياة. وأنها وراء بواث الربح قد تهمل مسؤوليتها الاجتماعية ودورها في الضبط الاجتماعي، كما تبين أن اعتماد الصحافة على المصادر الرسمية في تغطية أخبار الجريمة يفقدها حيوية التغطية وشمولية الرؤية والتحامها مع الواقع المجتمعي بكل تناقضاته، كما تبين أن للفترات التاريخية تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على المنظومة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في أي مجتمع، وأن تنازع الثقافات يسفر في النهاية عن خرق للقوانين مالم تندمج الثقافات الفرعية Sub-cultures في تيار الثقافة العامة وقد أكدت نتائج هذه الدراسة خصوصية المؤسسة الاتصالية في دولة الكويت من حيث حرصها رغم المناخ الليبرالي السائد على دعم النظام القائم وسلطة القانون في مواجهة الخارجين عليه.

وتفتح هذه الدراسة مجالا واسعا للدراسات العلمية حول الآثار الاجتماعية واللاجتماعية للاتصال العاجل والعام والعابر في مجتمعنا العربي الذي يدخل مرحلة الثقافة العالمية -Global Culture وهو غير مسلح بتكنولوجيا العصر. وتتنازع تيارات ثقافية عديدة تهدد هويته الثقافية. وتطرح الدراسة ضرورة البحث في عناصر التغير الاجتماعي وأثره على الظواهر الاجتماعية ووسائل الاتصال التي تعيد إنتاج الوعي الاجتماعي Social Consciousness في صور مختلفة عن عوالمها الرمزية Symbol Worlds.

المصادر والمراجع:

- (١) سامية الساعاتي، الجريمة والمجتمع: بحوث في علم الاجتماعي الجنائي، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٣) ص ٢.
- (٢) المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المسؤولية الأمنية للمرافق الإعلامية في الدول العربية، الندوة العلمية الثالثة، (الرياض: ١٩٨٦) ص ٣٤٥.
- (٣) ف. دينوف، نظريات العنف في الصراع الأيديولوجي، ترجمة سحر سعيد (بيروت دار دمشق، ١٩٨١) ص ٦.
- (٤) Peter Marsh And Anne Cambell, (Eds) **Aggression And Violence**, Oxford, Basil Black Well Publisher, 1982
- (٥) محمود نجيب حسني، دروس في علم الإجرام وعلم العقاب (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٢).
- (٦) Melvin L. De Fluier And Sandra J. Ball Rokeach. **Theories, of Mass Communications** (New York: Longman, 1988). P.132.
- (٧) Edna Einsiddle, Kandicel Salmone And Fredreck P. Alexander, Crime: Ef- fected Of Media Exposure And Personal Experience On Isse Salien', **Journalism Quarterly**, Vol. 16, No.2 Summer 1984. P.P. 131-136.
- (٨) غاستون بوتول، تاريخ السوسيولوجيا ترجمة عماد حقي (بيروت: منشورات عويدات ١٩٧٧) ص ١٢٠.
- (٩) السيد رمضان، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي (الإسكندرية: المكتب الجامعي، ١٩٨٥) ص ١٣٢.
- (١٠) فتوح الشاذلي، علم الإجرام العام، ط ١ (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣).
- (١١) محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع (القاهرة: الدار القومية النموذجية، ١٩٨٥).
- (١٢) P. Vaniel Moynihan, Deviancy Down, **American Scholar**, 1993. P.17.
- (١٣) Robert Fiala And Iafree Gary, Gross Determination Of Child Honricide, **American Sociological Review**, Vol, 35, June, 1988, P.P. 434-435.

- ١٤) محمد الجوهري. مرجع سابق، ص ٥٨.
- ١٥) هناك نظريات عديدة نظرية صراع المعايير و «نظرية الوسط الاجتماعي» التي عرفها لاكساني ونظريات Gabriel Torda وغيرها.
- ١٦) السيد رمضان: مرجع سابق.
- ١٧) سالم ساري، «أخبار الجريمة في صحافة الإمارات» دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ٢ (جامعة الكويت، يوليو ١٩٨٣) ص ٦٣ - ١٠٣.
- ١٨) أحمد المجذوب عواطف عبدالرحمن، ليل عبدالمجيد، الدلالات الاجتماعية لصفحة الحوادث في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات المجلة الجنائية القومية، عدد ٢٢١، مجلد ١٣، ١٩٨٠.
- ١٩) أسماء حسين حافظ، ملامح الظاهرة الإجرامية كما تعكسها الصحافة المصرية رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة - كلية الآداب، ١٩٨٤).
- ٢٠) عبدالفتاح عبدالنبي، التناول الإعلامي لجرائم النخبة: دراسة للنموذج المصري في الثمانينيات، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩١).
- ٢١) Carolyn A. Stroman And Richard Seltzer, Media Use And-Perceptions Of Crime, **Journalism Quarterly**, Vol. 62. No.1, Spring, 1985
- ٢٢) John W. Windhuser. M. Jennifer Seiter And L. Tomas Winfree, - Crime News In Louisiana Press.: **Journalism Quarterly**, Vol. 67 No. 3, 1990, P.P. 72-78.
- ٢٣) David Pritchard, Race Homicide And News Papers, **Journalism Quarterly** Vol. 62, No.3, 1985.
- ٢٤) Ira M. Wasserman et al, Suicide And The Media, The New York Times's Presentation Of Front Page Suicide Stories Between 1910-1920, **Journal Of Communication** Vol. 44, No.2 Spring 1989 P.P. 64-79.
- ٢٥) Keving Barn Hurst, Contemporary Terrorism In Peru, Sendero Iuminose And The Media, **Journal Of Communication** Vol. 41, No.4, 1991.
- ٢٦) Hans Bernard And Gabriel Weiman, The Contagiousness Of Mass Mediated Terrorism, **European Journal Of Communication**, Vol.48, 1990 P.P. 63-74.
- ٢٧) Gabriel Weiman And Hans Bernard Brosius, The Newsworthness Of Inter-national Terrorism, **Communication Research**, Vol. 18, No.3, June 1991, P.P. 333-354.
- ٢٨) ابراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧).

- (٢٩) نخبة من أساتذة قسم الاجتماع بالإسكندرية، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية (الإسكندرية: دار المعرفة الاجتماعية، ١٩٨٥) ص ٥٢١.
- (٣٠) مصطفى مطر، علم اجتماع الجريمة والسلوك المنحرف (القاهرة، ١٩٨٥) ص ٣٣.
- (٣١) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٩).
- (٣٢) علي بوعتاقة، جرائم الشباب في الأحياء المتخلفة، دراسة ميدانية بمدينة جزائرية، رسالة دكتوراه (القاهرة: كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٨٩) ص ١٣.
- (٣٣) محمد أبو زهرة: «الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية» (القاهرة: دار الفكر العربية ١٩٨٣).
- (٣٤) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية (القاهرة: دار الوقف العربي، ١٩٩١) ص ٤٥.
- (٣٥) المرجع نفسه.
- (٣٦) وزارة الداخلية: الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٩٢، ١٩٩٣ الكويت.
- (٣٧) جريدة الحياة: عدد ١٦ / ١١ / ١٩٩٤.
- (٣٨) Melvin L. De Fluor And Sandra J. Ball Rodeach, Op. Cit. P.201.
- (٣٩) George Gerbner, Violence And Mass Terroir And By Media, In: Marec Ro-boy And Bernard Dagenais, Media Crisis And Democracy. London: Sage Publications, 1992, P. 94-104.
- (٤٠) ريمون يورون، مناهج علم الاجتماع، ترجمة هالة سبيون الحاج، ط ٣ (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٢) ص ٢٩.
- (٤١) Eubne B. Zechmester And Joseph R. Dominick: Research Methods In Psychology. New York: McGraw - Hill, 1992, P.P.3.
- (٤٢) عبد الوهاب إبراهيم: أسس البحث الاجتماعي، (القاهرة: مكتبة النهضة الشرق، ١٩٨٥) ص ٤٠.
- (٤٣) Roger D. Wimmer And Joseph R. Dominick, Mass Media - Research: An Introduction (New York: McGraw - Hill) 1994.
- (٤٤) صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية (القاهرة: مكتبة غريب د.ت.) وأيضاً كتاب سمير حسين، تحليل المضمون (القاهرة عالم الفكر، ١٩٩١).
- (٤٥) محمد الوفائي، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلام (القاهرة: مكتبة

الأنجلو المصرية، ١٩٨٩) ص ١٥٦.

Richard L. Allen And Sbirley Hatchett, The Media And Social - Reality Effects, Communication Research. Vol. 13, No. 1 January, 1986, P.P.79-121.

(٤٧) فتوح الشاذلي. مرجع سابق، ص ٨١.

(٤٨) مصطفى عمر التير، الشباب والمدينة والعنف، مجلة الفكر العربي، عدد آب ١٩٨٧) ص ٧١-١٠٥.

(٤٩) محمود نجيب حسني، دروس علم الإجرام وعلم العقاب (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٢) ص ٣٤.

(٥٠) فتوح الشاذلي. مرجع سابق.

(٥١) أحمد المجدوب وآخرون، مرجع سابق.

Ira M. Wasserman et al. Op. Cit. (٥٢)

(٥٣) فهد الثاقب: الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ٢، مجلد

١٢ (الكويت - جامعة الكويت، ١٩٨٤) ص ٦٩ - ٩٩.

(٥٤) سالم ساري. مرجع سابق.